A

# الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/49/425
23 September 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ٨٩ (هـ) من جدول الأعمال

# البيئة والتنمية المستدامة: المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

## الإجراءات التي اتخذتها أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

## تقرير الأمين العام

### المحتويات


| | | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|---|
| أولا - | مقدمة | ١ - ٧ | ٣ |
| | ألف - معلومات أساسية | ١ - ٢ | ٣ |
| | باء - هيكل التقرير ومنهجيته | ٣ - ٧ | ٣ |
| ثانيا - | الخطط والبرامج | ٨ - ١٣٨ | ٥ |
| | ألف - الأمم المتحدة | ٨ - ٥٢ | ٥ |
| | باء - الصناديق والبرامج | ٥٣ - ٨٠ | ١٤ |
| | جيم - الوكالات المتخصصة | ٨١ - ١٣٣ | ٢٠ |
| | دال - الاستنتاجات | ١٣٤ - ١٣٨ | ٣٣ |
| ثالثا - | الترتيبات المؤسسية | ١٣٩ - ١٦١ | ٣٥ |
| | ألف - الأمم المتحدة | ١٣٩ - ١٤٤ | ٣٥ |




021194 011194 94-37130

## المحتويات


| | | الفقـــرات | الصفحة |
|---|---|---|---|
| | باء - الصناديق والبرامج | ١٤٥ - ١٤٨ | ٣٧ |
| | جيم - الوكالات المتخصصة | ١٤٩ - ١٦٠ | ٣٧ |
| | دال - الاستنتاجات | ١٦١ | ٤٠ |
| رابعا - | أنشطة اللجان الاقليمية | ١٦٢ - ٢١١ | ٤٠ |
| | ألف - الخطط والبرامج | ١٦٢ - ٢٠٣ | ٤٠ |
| | باء - الترتيبات المؤسسية | ٢٠٤ - ٢١٠ | ٤٩ |
| | جيم - الاستنتاجات | ٢١١ | ٥١ |

## أولا - مقدمـــة

### ألف - معلومات أساسية

١ - اعتمد المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في بريدجتاون في الفترة الممتدة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو ١٩٩٤، برنامجا للعمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[١]. وطُلب إلى الأمين العام في الفقرة ١٢٨ من برنامج العمل أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين عن "الإجراءات التي اتخذتها أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها لتنفيذ برنامج العمل؛ وأن يدعو في هذا الصدد تلك الأجهزة والمؤسسات والهيئات إلى النظر في إنشاء مراكز تنسيق لتنفيذ برنامج العمل". وقد أعِد هذا التقرير تلبية لذلك الطلب. وقد طلب إلى الأمين العام أن يولي اهتماما خاصا لدى إعداده التقرير للإجراءات التي اتخذتها اللجان الإقليمية لتنفيذ برنامج العمل، وبخاصة على الصعيد دون الإقليمي.

٢ - وتتضح من طلب المؤتمر العالمي تقريرا عن الإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج العمل الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي للتعاون على الصعيد الدولي دعما للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي حين أن الحكومات ستكون هي المسؤولة أساسا عن تنفيذ برنامج العمل، فإن التعاون الدولي سيكون ضروريا لدعم تلك الجهود وتكميلها. ومن أجل ذلك، يبرز برنامج العمل الدور الرئيسي الذي يلزم أن تؤديه منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الأخرى الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. ويشير برنامج العمل أيضا إلى أن الجهود الإقليمية ودون الإقليمية تمثل بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية أدوات مهمة للعمل الجماعي.

### باء - هيكل التقرير ومنهجيته

٣ - ينقسم التقرير إلى أربعة أفرع. ويرد في الفصل الأول عرض موجز لمنشأ التقرير، يليه بيان للمنهجية المتبعة في إعداده. ويعرض الفصل الثاني تفاصيل الخطط والاستراتيجيات والبرامج التي اعتمدتها أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها ووكالاتها لتنفيذ برنامج العمل. ووفقا لأحكام الطلب الذي أعد التقرير بمقتضاه، ترد تلك المعلومات مرتبة حسب المنظمة والوكالة. ويستعرض الفصل الثالث الترتيبات المؤسسية التي اتخذت بالفعل أو يعتزم اتخاذها لدعم تنفيذ برنامج العمل، وأما الفصل الرابع فيتضمن عرضا مجملا للإجراءات التي اتخذتها اللجان الإقليمية أو تعتزم اتخاذها.

٤ - ولما كانت الترتيبات والأنشطة المؤسسية للجان الإقليمية قد اعتبرت من المجالات ذات الأولوية في برنامج العمل، فإنها تستوجب اهتماما مستقلا في التقرير. وعلاوة على ذلك، يتسق هذا النهج مع المطلب الذي يقضي بأن يستعرض التقرير التقدم المحرز في تنفيذ عدد من التوصيات الواردة في برنامج العمل بشأن التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وبأن يتضمن فرعا عن الإجراءات التي اتخذتها

اللجان الإقليمية لتنفيذ برنامج العمل، وبخاصة على الصعيد دون الإقليمي. ومن ثم فإن الفصل الرابع من التقرير يغطي الخطط والبرامج الموضوعية والترتيبات المؤسسية المتعلقة بأنشطة اللجان الإقليمية، كما أن الفصلين الثاني والثالث لا يتناولانها فيما يتعلق باللجان الإقليمية. وترد في نهاية كل فصل بعض التعليقات الختامية الموجزة.

٥ - ومن أجل جمع المعلومات اللازمة لإعداد التقرير، دعت الأمانة العامة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها إلى موافاتها بتفاصيل التدابير التي اتخذتها أو تعتزم اتخاذها لتنفيذ برنامج العمل. وطُلب إلى المؤسسات والوكالات على وجه التحديد أن تقدم معلومات عن الترتيبات المؤسسية التي قد تتخذ بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالخطط والاستراتيجيات الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل، بالنظر إلى أنها لم تنجز إلا في الآونة الأخيرة. كما طُلب إلى المؤسسات والوكالات أن تذكر أي برامج موجودة بالفعل تشمل تنفيذ جوانب من برنامج العمل، مما ربما يكون قد أنشئ بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٦ - وقد استجابت لطلب الأمانة العامة أغلبية المؤسسات التي تم الاتصال بها (انظر المرفق) وجرى إعداد التقرير بناء على المعلومات التي قدمتها تلك المؤسسات والوكالات. وأشارت عدة مؤسسات ووكالات في ردودها على طلب الأمانة العامة إلى أنه نظرا لقصر المدة التي انقضت منذ انعقاد المؤتمر العالمي، فإنها لا تزال بصدد إجراء أو إتمام استعراض شامل لأنشطتها استنادا إلى برنامج العمل. ومن ثم فإن تلك الردود تعتبر ردودا مؤقتة، ومن المهم الوعي بذلك لدى قراءة التقرير. فلا ينبغي أن ينظر إليه على أنه وصف نهائي لخطط منظومة الأمم المتحدة وبرامجها لتنفيذ برنامج العمل. وعلاوة على ذلك، فإن الآلية ذات الصلة المشتركة بين الوكالات التي تعالج شؤون التنمية المستدامة، وهي لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات، قد اضطلعت حتى تاريخه بدراسة أولية فقط لبرنامج العمل، وأوضحت أنها ستقوم باستعراضه في دورة لاحقة بعد أن تنظر فيه الجمعية العامة.

٧ - كما ينبغي أن ينظر إلى التقرير في سياق مؤداه أن مستوى المساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة لدعم التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية يشكل حصة من المستوى الإجمالي للمساعدات المقدمة من المانحين إلى تلك الدول. ويبين تقرير الأمين العام المتعلق بالأنشطة الراهنة التي يضطلع بها المانحون[٢] أن المساعدات المتعددة الأطراف المقدمة في فترة السنتين ١٩٩١-١٩٩٢ تبلغ نسبتها حوالي ٢٧ في المائة من المساعدات المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في المجالات التي يغطيها برنامج العمل، وأن منظومة الأمم المتحدة قدمت حوالي ١٢ في المائة من المجموع الكلي. وهذا تأكيد للموقف المذكور في برنامج العمل، الذي مؤداه أنه في حين أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها يمكن أن تؤدي دورا هاما في تنفيذ برنامج العمل، كل منها في مجال اختصاصها وفي حدود ولايتها، فإن هذا الدور يتمثل أساسا في دعم الجهود الوطنية وتكميلها.

## ثانيا - الخطط والبرامج

### ألف - الأمم المتحدة

#### ١ - إدارة الأمم المتحدة لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة

٨ - منذ اختتام المؤتمر العالمي، تنهمك إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة في إنجاز عدة أنشطة من أنشطة متابعة المؤتمر في سياق التنفيذ الأولي لبرنامج العمل. وقد تعاونت الإدارة مع عدد من مؤسسات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة في إعداد التقارير الثلاثة الجاري تقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، وفقا للمطلوب في الفقرات ١٠٥ و ١٠٦ و ١٢٨ من برنامج العمل.

٩ - وقد أعدت الإدارة هذا التقرير معتمدة على المدخلات المقدمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وتعاونت الإدارة أيضا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعداده لدراستي الجدوى اللتين تتعلق إحداهما بشبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية SIDS/NET، التي تستهدف تيسير تبادل المعلومات فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية (A/49/414)، وتتعلق الأخرى ببرنامج للمساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/49/459).

١٠ - وبالإضافة إلى الأنشطة السالفة الذكر، واتساقا مع الولاية المسندة إلى الإدارة في الفقرة ١٢٣ من برنامج العمل، ومؤداها تقديم الدعم بخدمات الأمانة لآليات التنسيق الحكومية الدولية والمشتركة بين الوكالات في تنفيذ برنامج العمل، تُجري الإدارة حاليا تحليلا أوليا لبرنامج العمل من أجل توفير الدعم الفعال لتنفيذه.

١١ - وبالنظر إلى طابع تعدد القطاعات الذي يتسم به برنامج العمل، وعلاقة كثير من مواضيعه الفنية بالمواضيع الواردة في جدول أعمال القرن ٢١[٣]، يجري حاليا البحث عن أفضل طريقة لإدماج الأنشطة التي سيلزم الاضطلاع بها تنفيذا للبرنامج في برنامج عمل شعبة التنمية المستدامة التابعة للإدارة. وعلاوة على ذلك، تتخذ الإدارة حاليا خطوات لكفالة الإدماج الفعال لنواتج المؤتمر العالمي في برنامج العمل المواضيعي للجنة التنمية المستدامة، التي ستكون هي الهيئة الحكومية الدولية المركزية لرصد واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل.

١٢ - ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن لجنة التنمية المستدامة، في سياق نظرها بصفة أولية في تقرير المؤتمر العالمي في دورتها الثانية المعقودة في نيويورك في الفترة الممتدة من ١٦ إلى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤، رحبت بشتى الأحكام الواردة في برنامج العمل ودعت إلى تقديم الدعم الملائم في تنفيذ المجالات الموضوعية ذات الأولوية المشمولة في البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت لجنة التنمية المستدامة المشتركة

بين الوكالات، في دورتها الرابعة، مناقشة أولية بشأن الإمكانيات المختلفة لتعيين مسؤوليات مديري المهام فيما يتعلق بمتابعة المؤتمر. واتفقت اللجنة المشتركة بين الوكالات على إعادة النظر في المسألة في دورة لاحقة على ضوء المقررات التي تتخذها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين بشأن حصيلة المؤتمر العالمي.

١٣ - ويتناول الفصل الخامس عشر من برنامج العمل مسألة الاحتياجات الأساسية لتنفيذ برنامج العمل. وتضمن ذلك الإقرار بأنه في حين أن الحكومات ستكون هي المسؤولة أساسا عن تنفيذ برنامج العمل، فإن التعاون الدولي ضروري لدعم تلك الجهود وتكميلها. ومن هذا المنطلق، ستبحث الإدارة أيضا عن أفضل النهج التي ينبغي اتباعها لتعبئة الموارد المالية من كل من القطاعين الخاص والعام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وتلبية أولوياتها.

١٤ - وقد انعكست حصيلة المؤتمر العالمي في آخر التنقيحات التي أجريت لخطة الأمم المتحدة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، وبخاصة في البرنامج الجديد ٤٦، التنمية المستدامة، الذي ستضطلع بتنفيذه إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة (انظر A/49/6 (البرنامج ٤٦)).

## ٢ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

١٥ - يتضمن برنامج العمل برامج ومشاريع يراد أن تنظر في تنفيذها الحكومات الوطنية والمؤسسات الإقليمية والمجتمع الدولي، بعضها يرتبط ارتباطا وثيقا بأنشطة جارية في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبعض آخر منها ينتمي إلى ميادين من الواضح أن الأونكتاد يتمتع فيها بميزة نسبية إما في مجال الاضطلاع بدراسات وبحوث متعمقة لكل جزيرة على حدة أو في مجال توفير الخبرة التقنية.

١٦ - وتشمل الأنشطة ذات الصلة التي يعتزم الأونكتاد الاضطلاع بها مستقبلا إعداد دراسات موجهة لخدمة السياسات تتضمن معلومات مستكملة ذات أولوية عالية بالنسبة للاقتصادات الجزرية. وستركز هذه الدراسات على النقل وإعادة الشحن عن طريق البحر والجو والمشاكل الناجمة في مجال التجارة عن صغر الحجم ونأي الموقع وقيود النقل والاتصالات؛ وصياغة مقترحات لمساعدة البلدان الجزرية النامية على تذليل العقبات الرئيسية التي تعرقل جهودها الإنمائية؛ وتقديم الخدمات التقنية والاستشارية إلى الحكومات المعنية، التي تعالج سبل تدفق المعلومات ودعم المشاورات والمفاوضات الحكومية الدولية.

١٧ - وقد قدم الأونكتاد مؤخرا، واضعا في اعتباره برنامج العمل ومستجيبا لقرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، مساهمة في التقرير الذي أعده الأمين العام بشأن وضع استراتيجية إنمائية للبلدان الجزرية النامية (A/49/227) لتقديمه إلى الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، شملت تصميم إطار استراتيجي للأعمال المقبلة التي ترمي إلى تخفيف حدة المشاكل المتأصلة في طبيعة الجزر.

١٨ - ويبحث الأونكتاد حاليا الاضطلاع بأنشطة أخرى في مجالات العلم والتكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية، والتعاون الاقتصادي الإقليمي، وبناء القدرات المؤسسية، وقياس مواطن الضعف في البلدان الجزرية النامية الصغيرة لدى العمل على تعزيز قدرتها، وفقا للموصى به في الفقرة ١٢٧ من برنامج العمل.

## ٣ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة/مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

١٩ - يقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بالحاجة الماسة إلى اتخاذ اجراءات لدعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق تنفيذ برنامج العمل. وتحقيقا لهذا الهدف، تولي الأنشطة المشتركة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز المستوطنات البشرية أولوية لترجمة برنامج العمل الى آليات يمكن أن تساعد الدول الجزرية الصغيرة النامية في إقرار سياسات واستراتيجيات لتحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة.

٢٠ - وأفضل طريقة لمجابهة التحديات الانمائية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية هي اتباع نهج متكامل في إدارة الأنشطة البشرية وقاعدة الموارد التي تستند اليها. وتتسم الدول الجزرية الصغيرة النامية بأن نسبة الامتداد الساحلي إلى مساحة البر مرتفعة نسبيا وبأن مناطقها الاقتصادية الخالصة كبيرة نسبيا أيضا، وهذا يجعلها كيانات ساحلية أساسا. وبالنظر إلى هذا، وإلى إخفاق برامج الإدارة القطاعية في أن تتصدى على الوجه الفعال للاستنفاد السريع للموارد الساحلية في جميع أنحاء العالم، فإن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية أو الإدارة "الجزرية" المتكاملة تعتبر إطارا لازما للاضطلاع بأنشطة الدعوة والتخطيط والتنسيق والترشيد للتنمية المستدامة للموارد الطبيعية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢١ - ومن منطلق الإدراك لما ذكر أعلاه، وكذلك لمهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي تقتضي توفير الريادة وتشجيع التشارك في رعاية البيئة عن طريق تشجيع الدول وتنويرها وتمكينها من تحسين نوعية الحياة فيها دون المساس بصالح الأجيال المقبلة، وأنشطة البحث وبناء القدرات والدعم المباشر التي يضطلع بها مركز المستوطنات البشرية على الصعيد القطري بشأن مسائل تنمية المستوطنات البشرية، يبذل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمركز جهدا مشتركا لتعزيز الإدارة الجزرية المتكاملة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويرد أدناه بيان للأنشطة الحالية والمخططة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز المستوطنات البشرية في كل مجال من المجالات ذات الأولوية التي يشملها برنامج العمل.

(أ) تغير المناخ وارتفاع منسوب سطح البحر

٢٢ - تشمل الأنشطة الحالية والمخططة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال ذي الأولوية ما يلي:

(أ) إجراء عدة دراسات افرادية لبلدان ومواقع محددة في منطقة جنوب غربي المحيط الهادئ ومنطقة الهند - شرقي أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي بشأن نقاط الضعف في نخبة من الدول الجزرية الصغيرة النامية إزاء التأثيرات الناجمة عن النتائج الاجتماعية - الاقتصادية لتغير المناخ وارتفاع منسوب سطح

البحر؛ و (ب) إنشاء وتسيير نظام لدعم القرار يتيح لمحللي السياسات التنبؤ بالمخاطر المقترنة بتغير المناخ وارتفاع منسوب سطح البحر في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ويمكنهم من استطلاع تلك المخاطر والتصدي لها.

٢٣ - وتستهدف هذه الأنشطة مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على صياغة استراتيجيات وتدابير شاملة لتيسير التكيف مع تغير المناخ وارتفاع منسوب سطح البحر عن طريق صوغ الأدوات والخطط اللازمة للإدارة. وفي هذا الصدد، تتصل هذه الأنشطة أيضا اتصالا وثيقا بالمجال ذي الأولوية المشمول في برنامج العمل بعنوان "الموارد الساحلية والبحرية"، حيث أنها تدعم عملية صياغة المفاهيم والمنهجيات والأدوات اللازمة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

(ب) الكوارث الطبيعية والبيئية

٢٤ - أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز المستوطنات البشرية فرقة عمل مشتركة لمعالجة القضايا المتصلة بالكوارث في كل من البيئة الطبيعية والبيئة المعمورة. ومن الشواغل المهمة التي تعنى بها فرقة العمل الكوارث الطبيعية والبيئية، وعلى نحو أكثر تحديدا عوامل الضعف التي تتفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن المتوقع أن ينتج عن فرقة العمل إنشاء آليات للتصدي السريع لحالات الكوارث.

٢٥ - وقد اكتسب مركز المستوطنات البشرية خبرة كبيرة في أنشطة الإنعاش التالية لحدوث الأعاصير. بيد أن التركيز الرئيسي ينصب على أنشطة الوقاية. وفي هذا الصدد، هناك مجموعة من مدونات ومواصفات البناء المقاوم للأعاصير، تم إعدادها لمنطقة شرقي البحر الكاريبي في عام ١٩٩٣، ومن المتوقع بدء العمل بها في أكبر عدد ممكن من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، وكذلك في المناطق الأخرى.

(ج) إدارة النفايات

٢٦ - تشمل الأنشطة الحالية والمخططة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار هذا المجال ذي الأولوية ما يلي: (أ) تقييم التلوث ومكافحته عن طريق اعتماد سياسات وتدابير ترمي إلى التخفيف من حدة مشاكل التلوث البحري والساحلي أو القضاء عليها؛ و (ب) إنشاء مصرف البيانات المعتمد على الحواسيب الشخصية والتابع للسجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية، الذي يتضمن معلومات عن المواد الكيميائية الخطرة من أجل تقييم تأثير المواد الكيميائية على الصحة البشرية والبيئة، وبخاصة البيئة المائية؛ و (ج) إعداد تقارير حالة مستمدة من نخبة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، تفضي إلى إنشاء نظام للمعلومات بشأن إدارة النفايات الصلبة الحضرية، بما في ذلك دراسة إفرادية سيجري في إطارها إنشاء نظام المعلومات واختباره.

٢٧ - وترمي الأنشطة المتعلقة بتقييم التلوث ومكافحته إلى زيادة قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الهند وشرقي أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط

الهادئ على تقييم ومكافحة التلوث البحري الناجم عن الأنشطة البرية عن طريق ترويج واعتماد تدابير لكبح المشاكل التي تخص كل موقع على حدة. ويتصل نشاط تقييم التلوث ومكافحته اتصالا وثيقا أيضا بالمجال ذي الأولوية المعنون "الموارد الساحلية والبحرية"، حيث أنه سيسهم في تطوير وتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

٢٨ - وتشمل الأنشطة الحالية والمخططة لمركز المستوطنات البشرية بحوثا بشأن إدارة النفايات الصلبة الحضرية، تركز على حفز الروابط بين القطاعات العام والخاص وغير النظامي. وستشمل البحوث أيضا توثيقا للخبرات السابقة وصياغة نهج ابتكارية لإدارة النفايات عن طريق مشاريع للبيان العملي مصممة خصيصا لهذا الغرض. وستوجه عملية تعبئة الموارد اللازمة لمشاريع البيان العملي بحيث تشمل نخبة من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتتضمن الأنشطة المضطلع بها حاليا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بحوثا بشأن التشجيع على إعادة تدوير النفايات وإعادة استعمالها تستهدف تعزيز الصناعات الصغيرة لإعادة تدوير النفايات، مما يهيء الفرصة لإدرار الدخل وإدارة النفايات في وقت واحد معا.

٢٩ - وستشمل الأنشطة التنفيذية لمركز المستوطنات البشرية إجراء تحليل بشأن المستوطنات البشرية في نخبة من بلدان الجزر المرجانية في المحيط الهادئ (توفالو وجزر مارشال وكيريباتي)، وإجراء تقييم للاحتياجات في هذا المجال، وسينصب التركيز في ذلك على المسائل البالغة الأهمية المتصلة بالنهوض بمستوى المستوطنات البشرية، وسيكون من أبرزها مسألتا التصحاح وإدارة النفايات.

٣٠ - وهناك مبادرة مشتركة بين مركز المستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، يضطلع بها المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ الكائن في كوالامبور والتابع لبرنامج الإدارة الحضرية، ويشرع في إطارها حاليا في إجراء مشاورات لبلدان جزر المحيط الهادئ بشأن الإدارة الحضرية وخدمات التصحاح البيئي في جزر سليمان وساموا الغربية وفيجي. وهناك مرحلة ثانية لهذه المبادرة في عام ١٩٩٥ يعتزم أن تشمل جزر مارشال وكيريباتي وولايات ميكرونيزيا الموحدة.

٣١ - ومن الجهود التي بدأت فعلا ومن المقرر استمرارها في السنوات المقبلة تقديم المساعدة التقنية بشأن إدارة النفايات إلى المؤسسات الإقليمية والوطنية في الدول الكاريبية الجزرية الصغيرة النامية، وذلك عن طريق المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الإدارة الحضرية. وستشمل المجالات ذات الأولوية تقليل النفايات إلى الحد الأدنى، وهو أمر يتسم بأهمية خاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وبلوغ الحد الأقصى في إعادة تدوير النفايات وإعادة استعمالها.

٣٢ - وسيواصل مركز المستوطنات البشرية ما يقوم به من تطوير للتكنولوجيات الملائمة لتحسين إدارة النفايات في الدول الجزرية الصغيرة النامية بالنظر إلى محدودية ما لديها من موارد رأس المال والتشغيل والصيانة. ويضطلع المركز حاليا بمبادرة تستهدف البيان العملي لطرق معالجة الجزء العضوي من النفايات الصلبة الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي مبادرة ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى

الجزر الكاريبية. ومن المقرر أن يبدأ في غضون فترة وجيزة تقييم الأثر الناجم عن مشروع جمع النفايات الصلبة والتخلص منها الذي يضطلع به مركز المستوطنات البشرية من أجل مدينة مال في ملديف، والشبكة المشتركة بين الجزر لنقل النفايات.

٣٣ - وقد حدد الاستعراض الذي أجراه مؤخرا برنامج الأمم المتحدة للبيئة/مركز المستوطنات البشرية بشأن إدارة النفايات في الدول الجزرية الصغيرة النامية مشكلة مكافحة التلوث، وبخاصة إدارة نفايات المياه لأغراض التنمية السياحية، بوصفها إحدى المشاكل الرئيسية. وستركز البحوث المقبلة على تطوير تكنولوجيات معالجة نفايات المياه والتخلص منها، وبخاصة في مجال المساهمة الممكنة لتلك التكنولوجيات في الإدارة المتكاملة لموارد المياه. ويتسم هذا بأهمية خاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي كثيرا ما تشح فيها بشدة موارد المياه العذبة.

(د) الموارد الساحلية والبحرية

٣٤ - تشمل الأنشطة الحالية والمخططة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال ذي الأولوية ما يلي: (أ) حماية وإدارة المناطق البحرية والساحلية عن طريق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، بما في ذلك عدد من مشاريع البيان العملي والمشاريع التجريبية في مجال الإدارة "الجزرية" المتكاملة التي يجري فيها دمج المسائل المتعلقة بالموارد البحرية والساحلية في عملية التخطيط الإنمائي في نخبة من الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ و (ب) تعزيز قدرات إدارة المعلومات عن طريق تطوير العقد الإقليمية لقاعدة بيانات الموارد العالمية، وتوفير الخدمات الاستشارية التقنية والتقييمات البيئية؛ و (ج) بناء قدرات المؤسسات الوطنية في مجالات جمع البيانات والمعلومات، وإنشاء واستخدام نظم قواعد البيانات ورسم الخرائط للموارد الساحلية؛ و (د) بناء القدرات اللازمة لمكافحة التحات الساحلي عن طريق اقتناء التكنولوجيات وتنمية الإمكانيات الوطنية والاعتماد على الذات.

٣٥ - وتدعم الأنشطة المضطلع بها في إطار الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية تنمية الاعتماد على الذات على الصعيد الوطني في الشؤون المتصلة بالتنمية المتكاملة والتخطيط البيئي، ومساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق صياغة منهجيات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتنفيذها. ويجري الاضطلاع بهذه الأنشطة في مناطق المحيط الأطلسي - البحر الكاريبي، والبحر الأبيض المتوسط، وجنوب غربي المحيط الهادئ، والمحيط الهندي. وتوفر هذه الأنشطة أيضا إطارا يدعم الأنشطة المضطلع بها في مجالات إدارة المعلومات، ونظم قواعد البيانات، ورسم خرائط الموارد الساحلية، والتحات الساحلي. وستحفز أنشطة إدارة المعلومات استعمال مصادر المعلومات والبيانات فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي وستيسر الوصول إلى هذه المصادر، عن طريق تعزيز ودمج آليات التواصل الشبكي الحالية لأغراض إدارة الموارد البحرية والساحلية. ويجري الاضطلاع بأنشطة تتصل بنظم قواعد البيانات ورسم خرائط الموارد الساحلية والتحات الساحلي في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة الهند - شرقي أفريقيا. وجميع أنشطة الموارد الساحلية والبحرية مهمة أيضا بالنسبة للمجال ذي الأولوية المشمول في

برنامج العمل بعنوان "المؤسسات الوطنية والقدرة الإدارية"، حيث أنها تسهم في تعزيز الترتيبات المؤسسية والقدرة الإدارية على تحقيق التكامل بين البيئة والتنمية.

٣٦ - وتتصل بهذا المجال ذي الأولوية أيضا أنشطة التقييم البيئي الوارد وصفها أدناه في إطار المجال ذي الأولوية المشمول في برنامج العمل تحت عنوان "العلم والتكنولوجيا"، حيث أنها تدعم عملية إيجاد آليات لجمع وتبادل المعلومات المتعلقة بتقييم الموارد الساحلية والبحرية، بما في ذلك العقد الإقليمية لقاعدة بيانات الموارد العالمية.

٣٧ - أما الأنشطة الحالية المتصلة بالإدارة الساحلية التي يضطلع بها مركز المستوطنات البشرية فيرد وصفها أدناه في إطار المجال ذي الأولوية المشمول في برنامج العمل تحت عنوان "موارد الأراضي".

(هـ) موارد المياه العذبة

٣٨ - تشمل الأنشطة الحالية والمخططة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار هذا المجال ذي الأولوية اجراء دراسة تشخيصية بشأن الإدارة المتكاملة السليمة بيئيا لموارد المياه العذبة في سياق التنمية المستدامة. وينصب التركيز الأولي في تلك الدراسة على تحديد العوامل التقنية والعلمية والاجتماعية والقانونية والمالية والسياسية وغيرها من العوامل المؤثرة كما وكيفا على موارد المياه العذبة في نخبة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، والتقييم الكمي لتلك العوامل وتحليلها. وتدعم الأنشطة التدابير المتخذة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، بما في ذلك تطوير وحماية مناطق مستجمعات المياه ووضع خطط وطنية متكاملة للمياه؛ وتعزيز القدرات الوطنية في مجال صنع القرارات على نحو يحسم بين الطلبات المتنافسة فيما يتعلق بتوزيع موارد المياه؛ وتطوير مبادرات التعاون الإقليمي وتعزيزها؛ وتحسين إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئيا لاستجماع المياه العذبة وانتاجها وحفظها وايصالها. وستركز الأنشطة على ما يلي: (أ) التأثير الكبير للسياحة على استدامة الموارد؛ و (ب) التأثير الكبير نسبيا للتلوث على الاستعمالات البشرية للمياه في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ و (ج) استدامة موارد المياه العذبة؛ و (د) بناء القدرات البشرية والتقنية دعما لتحقيق هذه الأهداف المحددة. كما أن هذه الأنشطة تتصل اتصالا وثيقا بالمجالين ذوي الأولوية المعنونين "إدارة النفايات" و "موارد السياحة"، حيث أنها تساعد على كفالة ما يلي: (أ) توافق إدارة النفايات في الدول الجزرية الصغيرة النامية مع الاستدامة الطويلة الأجل لكم المياه العذبة (الإمدادات) ونوعيتها (التلوث)؛ و (ب) التعاضد بين التنمية وإدارة صناعة السياحة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

(و) موارد الأراضي

٣٩ - تعالج الأنشطة التنفيذية لمركز المستوطنات البشرية على نحو منهجي المسائل المتصلة بموارد الأراضي في الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالات استخدام الأراضي وإدارتها وتشريعات مراقبة التخطيط والتنمية، وتقييم الأثر البيئي للتنمية المادية. وينصب تركيز برامج المركز في هذا الميدان على توجيه التنمية الوطنية عن طريق خطط للتنمية المادية توازن بين الاستخدامات المتنافسة للأراضي وغيرها

من الموارد الطبيعية، وتدمج الشواغل البيئية في مراقبة التخطيط والتنمية، وتضع تشريعات مستكملة للتخطيط. وتحظى مسائل الإدارة الساحلية بالأولوية في إطار خطط تنمية المناطق الطبيعية والمناطق المحلية. ويولى اهتمام خاص لإنشاء نظم للمعلومات الجغرافية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.

(ز) موارد الطاقة

٤٠ - تشمل الأنشطة الحالية والمخططة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار هذا المجال ذي الأولوية ما يلي: (أ) إنشاء مركز للطاقة والبيئة لتوفير الدعم التقني للفنيين في البلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، الذين يتصل عملهم بمسائل الطاقة؛ و (ب) إيجاد ونشر أداة محوسبة بشأن استغلال طاقة الكتلة الحيوية، بما في ذلك احتياجات وآثار استخدام الأراضي، والآثار المتعلقة بتلوث الهواء والصحة البشرية. وستدعم أنشطة الطاقة عملية تأسيس القدرة البحثية في مجال الطاقة، بما في ذلك دعم أنشطة البحث والتطوير والاستغلال المتعلقة بمصادر الطاقة المتجددة، وستساعد في الرصد الفعال لموارد الطاقة، وبخاصة الكتلة الحيوية.

(ح) الموارد السياحة

٤١ - تتكون الأنشطة التنفيذية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) من عدد من المشاريع الوطنية في منطقة البحر الكاريبي، حيث تعتبر التنمية السياحية عنصرا من عناصر الخطط الوطنية لتنمية الأماكن. ويرد وصف لهذه الأنشطة ضمن المجال ذي الأولوية الذي يتناول الموارد الأرضية.

(ط) موارد التنوع البيولوجي

٤٢ - تشمل الأنشطة الحالية والمخططة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال ذي الأولوية: (أ) وضع استراتيجية إقليمية لحفظ وإدارة الشعب المرجانية الموجودة في منطقة شرق إفريقيا والمحيط الهندي ومنهجيات التقييم السريع لحالة موارد الشعب المرجانية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي؛ (ب) إدارة المناطق والأحياء البرية المتمتعة بحماية خاصة في البحر الكاريبي؛ (ج) حفظ الثدييات البحرية في مناطق جنوب غرب المحيط الهادئ، والبحر الأبيض المتوسط، وشرق افريقيا والمحيط الهندي، والبحر الكاريبي؛ (د) إجراء دراسات قطرية للتنوع البيولوجي من أجل دعم الاستخدام المستدام لموارد التنوع البيولوجي وحفظها؛ (هـ) المساعدة في تمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من المشاركة في المفاوضات الدولية الحكومية المؤدية الى اعتماد صكوك قانونية دولية. وتتصل هذه الأنشطة جميعها أيضا اتصالا وثيقا بالمجال ذي الأولوية المعنون "الموارد الساحلية والبحرية"، وذلك لأنها ستسهم في تطوير وتنفيذ الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في مناطق جنوب غرب المحيط الهادئ، والبحر الأبيض المتوسط، وشرق افريقيا والمحيط الهندي، والبحر الكاريبي.

(ي) المؤسسات الوطنية والقدرة الادارية

٤٣ - تشمل الأنشطة الحالية والمخططة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال ذي الأولوية: (أ) تطبيق التحليل الاقتصادي وأدوات السياسات من أجل تحقيق الإدارة البيئية السليمة والتنمية المستدامة؛

(ب) بناء القدرات من أجل تخطيط التنمية السليمة بيئيا؛ (ج) تطوير التشريعات والمؤسسات الوطنية؛ وتوفير التدريب في مجال القانون البيئي لتعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالات السياسات والقوانين والإدارة البيئية. وتشمل هذه الأنشطة الدول الجزرية الصغيرة النامية في مناطق البحر الكاريبي، وغربي افريقيا، وغربي آسيا، والمحيط الهادئ. وتهدف بعض الأنشطة الى تعزيز الترتيبات المؤسسية والقدرات الإدارية على جعل السياسة البيئية والاقتصادية جزءا من التخطيط الوطني وكفالة القدرة على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وقرارات المؤتمر العالمي. وتساعد أنشطة أخرى في إعداد وسن الأنظمة والتشريعات الوطنية الملائمة لتنفيذ الاتفاقيات والاتفاقات البيئية الدولية.

٤٤ - والأنشطة الاقليمية لتبادل المعلومات، التي يرد وصفها في المجال ذي الأولوية المعنون "المؤسسات الاقليمية والتعاون التقني" تتصل أيضا بهذا المجال ذي الأولوية لأنها تدعم إنشاء نقاط معلومات وطنية شبكية بشأن التنمية المستدامة وتيسر تبادل الخبرات بين الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٥ - وتشمل الأنشطة الحالية والمخططة لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) تعزيز القدرة الوطنية في الأمور التالية: (أ) إعداد خطط إنمائية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المناطق المحلية؛ (ب) تطبيق الرقابة الانمائية؛ (ج) تطبيق نظام المعلومات الجغرافية في عدة دول جزرية صغيرة نامية تقع واقعة في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

(ك) المؤسسات الاقليمية والتعاون التقني

٤٦ - تشمل الأنشطة الحالية والمخططة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال ذي الأولوية إنشاء قدرة وطنية وإقليمية على تقييم وتبادل المعلومات التي ستساعد صانعي القرارات على التخطيط لمستقبل مستدام. وهي تهدف إلى تشجيع التعاون والعمل فيما بين الهيئات الاقليمية المجتمع الدولي والبرامج الاقليمية وعلى الصعيد الوطني. وتركز الأنشطة على استرجاع أوثق المعلومات البيئية وأدقها من أجل تلبية مختلف احتياجات المستعملين.

٤٧ - وتشمل أنشطة الموئل الحالية والمخططة تجديد تقديم المساعدة للمؤسسات الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي، وهي الاتحاد الكاريبي ومنظمة دول شرق الكاريبي، بالإضافة الى مؤسسات البحوث والمؤسسات الأكاديمية، عن طريق البرامج الإقليمية ودون الاقليمية الرامية الى بناء القدرات في مجال إنشاء المستوطنات البشرية وإدارتها.

(ل) العلم والتكنولوجيا

٤٨ - تشمل الأنشطة الحالية والمخططة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال ذي الأولوية التقييم البيئي عن طريق التشاور وبناء القدرات المؤسسية وتقديم الخدمات، ودعم قواعد البيانات وتطويرها، مع التركيز على نقل تكنولوجيا المعلومات الفضائية من خلال عنصرها الخاص ببناء القدرات المؤسسية وتقديم الخدمات. وينصب التركيز في ذلك على تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية على

تشغيل نظم المعلومات الإدارية مع تكريس الروابط بين نظم البيانات الفضائية من أجل دعم عمليات التقييم البيئي الوطنية والدولية.

٤٩ - وأنشطة تبادل المعلومات الاقليمية التي ورد وصفها أعلاه تحت المجال ذي الأولوية المعنون "المؤسسات الاقليمية والتعاون التقني"، تتصل أيضا بهذا المجال ذي الأولوية، لأنها تدعم إنشاء نظم معلومات ملائمة لتحقيق تقاسم الخبرة فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية وضمان الانتفاع بقواعد البيانات المتعلقة بالتكنولوجيات السليمة بيئيا.

(م) تنمية الموارد البشرية

٥٠ - تشمل الأنشطة الحالية والمخططة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال ذي الأولوية إقامة دورات دراسية في مجال الادارة البيئية المتكاملة يستفيد منها موظفون أساسيون من الأقسام المتخصصة بالبيئة في الحكومات والصناعات والأعمال، بالاضافة إلى مدربين من مؤسسات جامعية. ويرمي هذا النشاط إلى زيادة قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التصدي للمسائل البيئية والإنمائية. وثمة نشاط آخر في مجال التعليم، يجري الاضطلاع به بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، يرمي إلى إدخال أفكار التنمية المستدامة في المقررات التعليمية، مع التركيز على الصلة القائمة بين البيئة والمسائل الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد الوطني.

٥١ - وتتصل الأنشطة الحالية والمخططة لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في هذا المجال ذي الأولوية اتصالا وثيقا بالأنشطة المتعلقة بالمؤسسات الوطنية والاقليمية. وتشمل برامج تدريبية خاصة بالمقررات الأكاديمية المتقدمة تتوفر من خلال الزمالات الدراسية والالتحاق بالمؤسسات العلمية.

٥٢ - وقد أنشأ الموئل مجموعة من الأدوات والوسائل لمساعدة الحكومات الوطنية وأجهزة الحكم المحلي والمؤسسات التدريبية على تقييم القدرات المؤسسية والتنظيمية وتحديد احتياجات التنمية المحلية المستدامة وأولوياتها. وقد جرى نشر هذه الأدوات على نطاق واسع في الدول الجزرية الصغيرة النامية وغدت تستخدم كأساس لعقد حلقات عمل وحلقات دراسية ومشاورات في مجال السياسات المتصلة ببناء القدرات تضم مشاركين من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

## باء - الصناديق والبرامج

### ١ - برنامج الأمم المتحدة الانمائي

٥٣ - عمد برنامج الأمم المتحدة الانمائي، منذ اعتماد برنامج العمل في المؤتمر العالمي، إلى اتخاذ عدد من المبادرات الهادفة إلى تمكينه من توفير الدعم الفعال لتنفيذ برنامج العمل.

٥٤ - وتمشيا مع الطلب المحدد الوارد في الفقرة ١٠٥ من برنامج العمل، عمد البرنامج الإنمائي، بالتشاور مع ممثلي الدول الجزرية الصغيرة النامية ومع إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، إلى إجراء دراسة جدوى تتعلق بشبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية (A/49/414)، وهي عبارة عن شبكة معلومات الغرض منها تيسير تبادل المعلومات فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتؤيد الدراسة جدوى المفهوم وقد حددت التكاليف والترتيبات المؤسسية الأخرى التي تستلزمها الضرورة لترجمة المفهوم إلى برنامج قابل للتطبيق.

٥٥ - وبالمثل، كما طلب في الفقرة ١٠٦ من برنامج العمل، اضطلع البرنامج الانمائي أيضا بدراسة جدوى بشأن برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/49/459)، وهو عبارة عن برنامج لتوفير المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، ويعتبر أداة مهمة لتنفيذ برنامج العمل. وقد تم إعداد دراسة الجدوى استنادا إلى مشاورات أجريت مع ممثلي الدول الجزرية الصغيرة النامية في نيويورك وكذلك استنادا إلى حلقتين دراسيتين عقدتا في فيجي (٢٢-٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٤) وفي بربادوس (٢٤-٢٣ آب/ أغسطس ١٩٩٤). وقد استفادت دراسة الجدوى أيضا من مساهمات قدمتها إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة. وتورد الدراسة بالتفصيل أنشطة محددة سيجري الاضطلاع بها في إطار برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتكاليف هذه الأنشطة والترتيبات المؤسسية المتصلة بها والتي ستتخذ على الصعد الوطنية والاقليمية والأقاليمية والدولية. ويستهدف برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية أن يكون إطارا مهما لتوجيه عمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمنظمات الأخرى دعما لبرنامج العمل لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥٦ - وبالإضافة إلى المبادرات المذكورة أعلاه، فقد طـُلب إلى برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الفقرة ١٢٦ من برنامج العمل أن يواصل الاضطلاع بولايته بوصفه الوكالة الرئيسية لتنظيم جهود منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى بناء القدرات على الصعد المحلية والوطنية والاقليمية ولتعزيز الاندفاعة الجماعية باندفاع الأمم المتحدة الجماعي من أجل دعم تنفيذ برنامج العمل عبر شبكة مكاتبها الميدانية. وتمشيا مع هذه الولاية، وقـّع مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي على مشروعين لبناء القدرات للقرن ٢١ أحدهما لمنطقة المحيط الهادئ والآخر لمنطقة البحر الكاريبي، يستهدفان مواصلة الجهود التعاونية السابقة بين البرنامج الإنمائي والبلدان المانحة لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة. ويبلغ مجموع الميزانية التي وافق عليها البرنامج الانمائي لكلا المشروعين ١,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٥٧ - وتتصدى البرامج التي سيجري الاضطلاع بها في إطار هذين المشروعين الخاصين ببناء القدرات للقرن ٢١ لأربعة مجالات رئيسية على الصعيد الوطني، وهي: (أ) مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في إعداد أطر وطنية للتنمية المستدامة؛ و (ب) تحسين قدرة مؤسسات التخطيط المالي والاستثمار في الدول الجزرية الصغيرة النامية على إعادة توجيه سياساتها وإجراءاتها بحيث تتمشى مع أهداف التنمية المستدامة وعلى جعل المسائل البيئية جزءا من سياساتها الإقراضية؛ و (ج) بناء القدرة في مجال إدارة

موارد الأراضي والبحار؛ و (د) تعزيز قدرة المنظمات الشعبية وإشراكها في عمليات صنع القرار؛ و (هـ) إنشاء شبكات للمعلومات والاتصال فيما بين الجزر لتقاسم المعلومات والخبرات القيمة في مجالات التنمية المستدامة. وسيجري إشراك مصرف التنمية الكاريبي في تنفيذ المشروع الكاريبي الذي سيتولى أمره المركز الكاريبي للإدارة الإنمائية. وسيقوم البرنامج البيئي الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ بتنفيذ مشروع المحيط الهادئ.

٥٨ - ولضمان اتباع نهج شامل ومنسق في تنفيذ برنامج العمل لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية، سيطلب إلى المكاتب ذات الصلة في مقر برنامج الأمم المتحدة الانمائي، فضلا عن المكاتب القطرية التي تغطي البلدان الجزرية الصغيرة النامية، إعداد خطط محددة للاضطلاع بإجراءات المتابعة دعما لبرنامج العمل.

## ٢ - صندوق الأمم المتحدة للسكان

٥٩ - سيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان دعم للدول الجزرية الصغيرة النامية التي تطلب الحصول على المساعدة في برامجها السكانية. ويقدم المكتب الميداني لصندوق الأمم المتحدة للسكان في جامايكا المساعدة للدول الجزرية الصغيرة المنتشرة في منطقة الكاريبي، في حين يقدم فريق الدعم القطري الموجود في سوفا، المساعدة التقنية للبلدان الجزرية الموجودة في منطقة المحيط الهادئ.

## ٣ - منظمة الأمم المتحدة للطفولة

٦٠ - ترد استجابة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لجدول أعمال القرن ٢١، وما يترتب على ذلك من استجابة لبرنامج العمل، في قرار المجلس التنفيذي ١٤/١٩٩٣، الذي تم فيه بيان مفهوم الرعاية البيئية الأولية. ويسعى ذلك النهج إلى كفالة التصدي للاحتياجات الأساسية للفقراء والمحرومين والفئات الضعيفة، وإلى ضمان تمكين المجتمعات المحلية وإدارة الموارد الطبيعية واستغلالها على النحو الأمثل. ونظرا إلى الحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، يعتبر الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية أساسيا لتنميتها المستدامة.

٦١ - وتتعاون منظمة اليونيسيف مع ٣٢ دولة جزرية صغيرة نامية، تصنف ٩ منها على الأقل في عداد أقل البلدان نموا، وذلك بدعم برامج تتصل بالمجالات ذات الأولوية، مثل الخدمات الصحية، والتغذية والأمن الغذائي للأسرة المعيشية، والتعليم الرسمي وغير الرسمي، وإنماء الأحداث، والمياه المأمونة والمرافق الصحية الوافية، والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة بصورة خاصة، فضلا عن الخدمات الحضرية والريفية القائمة في المجتمعات المحلية. ويجري دعم هذه البرامج باستراتيجيات تتداخل، مثل التعبئة الاجتماعية، والتمكين وبناء القدرات على الصعيد الوطني، وتعزيزها بالدعوة وبوجود عنصر قوي من الرصد والتقييم.

٦٢ - وتتمثل أولويات برنامج اليونيسيف في السعي إلى تحقيق أهداف منتصف العقد، المقرر تحقيقها بحلول عام ١٩٩٥، وفي أهداف العام ٢٠٠٠، التي جرى تحديدها في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، في عام ١٩٩٠، ويتضمنها جميعا جدول أعمال القرن ٢١ (الفصول ٦ و ١٨ و ٢٥ و ٣٦)، كما أنها واردة ضمنا في الفصل الرابع عشر من برنامج العمل. وحققت أكثرية الدول الجزرية الصغيرة النامية، باستثناء مجموعة أقل البلدان نموا منها، معظم أهداف منتصف العقد. والتركيز الرئيسي ينصب حاليا على كيفية إدامة المكاسب الاجتماعية التي تحققت في بيئات أيكولوجية واقتصادية، يزداد عدم مؤاتاتها يوما عن يوم، معرضة بذلك للخطر بيئة أحداث الأطفال، وحسبها ما هي عليه من ضعف. والتحدي الذي يواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية هو استحداث نماذج مناسبة ومستدامة للرعاية الصحية؛ ومعالجة مسائل من قبيل غاية التعليم ومدى أهميته؛ وتخفيف آثار التغييرات المثيرة للقلق في بنية الأسرة، لأن عددا أكبر من المراهقات أصبحن أمهات بلا زواج، مع تزايد أعدادهن في كل عام.

٦٣ - وعلى ضوء برنامج العمل، فضلا عن أهداف منتصف العقد وأهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، سيعاد النظر في البرامج المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتلقى المساعدة من اليونيسيف كما سيعاد تركيزها. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري تناول مسألة حقوق الطفل، لأنها تتصل بمساهمة الأطفال في تنفيذ برنامج العمل. أما بالنظر إلى الدول الجزرية الصغيرة ذات الدخل المتوسط والمرتفع، فسيتكثف التركيز على الدعوة والحوار الخاص بالسياسات، والتعاون التقني، وتعزيز الهيئات والمؤسسات الوطنية والإقليمية، ومسائل الاستدامة لدعم تنفيذ البرامج الموضوعة للطفل.

٦٤ - ويمكن تصنيف نهج البرنامج القطري لليونيسيف في أربعة مجالات من برنامج العمل (إدارة النفايات، وموارد المياه العذبة، وبناء القدرات الوطنية وتنمية الموارد البشرية)، مع بعض الأنشطة المخصصة والأنشطة المتعلقة بالدعوة في مجالات أخرى. وستتركز الدعوة على تعزيز الجوانب الاجتماعية لبرنامج العمل.

٦٥ - ويرد فيما يلي موجز لأنشطة اليونيسيف التي تدعم برنامج العمل.

(أ) تغير المناخ وارتفاع منسوب سطح البحر

٦٦ - ستدرس اليونيسيف ما يترتب على هذه الظاهرة من آثار اجتماعية واقتصادية بالنسبة لبقاء الطفل وحمايته ونمائه، وستركز دعوتها على أهمية تفهم الأطفال للمسائل المتعلقة بالاحترار العالمي وآثاره عن طريق التعليم والأنشطة الإعلامية.

(ب) الكوارث الطبيعية والبيئية

٦٧ - ستساهم اليونيسيف في تعزيز نظم الإنذار المبكر وتحسين ما للمجتمعات المحلية من نظم ثقافية وتقليدية عند التصدي للكوارث. وستواصل اليونيسيف تقديم المساعدة في حالات الطوارئ، عند الاقتضاء.

(ج) إدارة النفايات

٦٨ - تقدم اليونيسيف الدعم لبرامج الإصحاح والصحة العامة في المدن والأرياف، في كثير من الدول الجزرية الصغيرة. وقد وفرت اليونيسيف أيضا منظور القطاع الاجتماعي لدراسة البنك الدولي لموضوع إدارة النفايات في منطقة المحيط الهادئ. وسيستمر تقديم الدعم لبرامج بناء القدرات الوطنية، مع إيلاء الاهتمام لتدريب العاملين بمجال التنمية على الصعيد المحلي والاخصائيين المجتمعيين، ولا سيما النساء والفتيات.

(د) الموارد الساحلية والبحرية

٦٩ - تقدم اليونيسيف الدعم لتنظيم المجتمعات المحلية وتطبيق المعارف التقليدية وممارسات الإدارة في مجال التنمية المتكاملة في المناطق الساحلية. وهي تشجع أيضا استخدام التكنولوجيا المناسبة لتجهيز الموارد السمكية المستدامة. إذ أن أكثرية المستفيدين من ذلك هن من النساء بالإضافة إلى برامج وافية للتدريب والتوعية. وتقدم اليونيسيف الدعم أيضا لتربية الأسماك على نطاق محدود، في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية.

(هـ) موارد المياه العذبة

٧٠ - بالرغم من أن شمول إمدادات مياه الشرب واف في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية، فهي معرضة لخطر التلوث من المياه الجوفية، وغور مناسيب المياه الجوفية والاختلاط بالمياه المالحة. وستساهم اليونيسيف في اعتماد المعايير وأنواع التكنولوجيا المنخفضة التكلفة وتعزيز قدرات الرصد والتقييم، مع إيلاء اهتمام خاص لتحديد مؤشرات مجتمعية، ووضع برامج تدريبية بغرض إتاحة رفد المجتمع المحلي بمزيد من مدخلات في إدارة موارد المياه العذبة. وستساعد اليونيسيف أيضا في تنفيذ توصيات المؤتمر الوزاري المعني بمياه الشرب والإصحاح البيئي[٤]، الذي عقد في نوردويتش هولندا في آذار/مارس ١٩٩٤، بقدر ما هي تتصل بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

(و) الموارد من الأراضي

٧١ - ستركز اليونيسيف، في سعيها لمعالجة المشاكل المتصلة بالموارد من الأراضي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، على دعم مشاركة الأطفال والشباب في برامج التحريج وإعادة التحريج؛ والزراعة الحضرية (القائمة في المجتمع المحلي وكثافة العنصر الاحيائي)؛ وتقديم القروض للنساء لتحسين أساليب الزراعة والتسويق؛ وتعزيز النظم التقليدية لانتاج الأغذية واستخدام النباتات؛ والإدارة المجتمعية للنفايات؛وبرامج التعليم والتدريب والتوعية التي تستهدف الأطفال والشباب.

(ز) موارد الطاقة

٧٢ - ستقدم اليونيسيف الدعم للأخذ بمصادر الطاقة المتجددة واختبارها، وتحسين إدارة الكتلة الاحيائية على صعيدي المجتمع المحلي والأسرة المعيشية. وستقوم اليونيسيف أيضا بالدعوة لمشاركة الأطفال في حفظ الطاقة بواسطة برامج التعليم والتوعية.

(ح) موارد التنوع الاحيائي

٧٣ - ستدعم اليونيسيف الجهود المجتمعية المبذولة في إدارة وحفظ موارد التنوع الاحيائي، فضلا عن نقل معارف المجتمع المحلي، مع تعزيز المساهمة القيمة للسكان الأصليين في حفظ التنوع الاحيائي (نقل المعارف من جيل إلى جيل، وإثراء مناهج المدارس وبرامج التعليم غير الرسمية). وستدعم مساهمة الأطفال بواسطة التعليم والتطبيق العملي، كما ستدعم جمعيات الشباب والنساء المهتمة بالحفظ، والمنظمات غير الحكومية الأخرى.

(ط) المؤسسات الوطنية والقدرة الإدارية

٧٤ - تتمثل إحدى الاستراتيجيات الرئيسية لليونيسيف في مجال البرمجة، في بناء القدرات الوطنية. وستدعم اليونيسيف الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية في إعداد برامج العمل الوطنية الموضوعة من أجل الطفل وفي تنمية الخبرة في ميادين التخطيط الاجتماعي، وتحليل السياسات وصوغها فضلا عن الدعوة لأهميتها في تطبيق مبادئ التنمية المستدامة على نطاق واسع، بحيث ينظر فيها بالاقتران بغيرها من الخطط والاستراتيجيات البيئية المعدة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

(ي) المؤسسات الإقليمية والتعاون التقني الإقليمي

٧٥ - ستواصل اليونيسيف سعيها إلى تعزيز قدرة المؤسسات الإقليمية في أنشطة القطاع الاجتماعي في منطقة المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي والمنطقة الافريقية. وستقدم الدعم أيضا لتطوير أنواع من التكنولوجيا المناسبة، المنخفضة التكاليف، وتعزيز القدرة التقنية فيما يتصل بالتصديق على اتفاقية حقوق الطفل ورصدها وتقديم التقارير بصددها.

(ك) النقل والاتصالات

٧٦ - ستقدم اليونيسيف الدعم لإنشاء وسائط إعلام في المجتمعات الريفية المحلية، عن طريق الإذاعة والرسائل الإخبارية مثلا.

(ل) تنمية الموارد البشرية

٧٧ - بالرغم من أن أكثرية الدول الجزرية الصغيرة النامية حققت تحسينات في أحوال سكانها الصحية، فإن هذه المكاسب يعتريها التآكل من جراء التوترات الاجتماعية الناجمة عن الضغوط الاقتصادية والأيكولوجية. وسيكون السعي إلى تحقيق أهداف منتصف العقد في الدول الجزرية الصغيرة الأقل نموا استراتيجية للتصدي لمشاكل الصحة الأساسية. أما نهج التناول الذي ستعتمده اليونيسيف في الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى، فيقوم على إدامة المكاسب الاجتماعية وتعزيزها، مع مكافحة الفقر وتردي البيئة.

### ٤ - برنامج الأغذية العالمي

٧٨ - كان برنامج الأغذية العالمي يشترك بصورة تقليدية في مساعدة عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك دول تقع في منطقة البحر الكاريبي، ومنطقة المحيط الهندي ومنطقة المحيط الهادئ. وقد بلغ العديد من هذه الدول مرحلة من التنمية تجعل من غير المناسب بالنسبة إليها تلقي نوع المساعدة التي يمكن لبرنامج الأغذية العالمي تقديمها، علما بأن أولويته تتركز على برامج تخفيف وطأة الفقر. وعلى هذا، ستستمر عدة دول جزرية صغيرة في تلقي بعض المساعدة من البرنامج. وسيكون محور تركيز هذه المساعدة تنمية الموارد البشرية والتنمية الريفية المطردة فضلا عن الإغاثة في حالات الطوارئ.

### ٥ - برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

٧٩ - كان برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ولا يزال، يقدم الدعم لتدابير ومبادرات مكافحة إساءة استعمال المخدرات في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما في منطقة البحر الكاريبي، عن طريق أنشطة تنفيذية محددة تمت الموافقة على تمويلها من موارد البرنامج الخاصة في عام ١٩٩٤. وجرى تعزيز جهود تخفيض الطلب بواسطة توفير التدريب وعقد حلقات دراسية عن المعالجة والتأهيل، وسيعقد في جزر البهاما محفل الخبراء المعني بتخفيض الطلب في منطقة البحر الكاريبي وذلك في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

٨٠ - وثمة فريق عامل معني بالتعاون في المجال البحري، أنشأته لجنة المخدرات في عام ١٩٩٣، يعمل على وضع مجموعة شاملة من المبادئ والتوصيات المحددة للنهوض، على أساس عالمي، بتنفيذ المادة ١٧ من اتفاقية عام ١٩٨٨ التي تتناول الاتجار غير المشروع بحرا. وتتصل هذه المبادرة، التي ستكون موضوع جزء من تقرير الفريق العامل الذي سيقدمه إلى اللجنة في آذار/مارس ١٩٩٥، بالفقرة '٤' من الفرع جيم من الفصل العاشر لبرنامج العمل، الذي يدعو إلى "قيام تعاون أوثق لتحسين التدابير الوطنية والدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال".

## جيم - الوكالات المتخصصة

### ١ - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٨١ - ستقوم متابعة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بصورة عامة على أساس استنتاجات وتوصيات المؤتمر الأقاليمي للبلدان الجزرية الصغيرة المعني بالتنمية المستدامة والبيئة في مجالات الزراعة والأحراج ومصائد الأسماك[٥]، الذي عقد في بربادوس في الفترة من ٧ إلى ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٢. وتشير الفقرة ٣٤ من برنامج العمل إلى أن هذه الاستنتاجات والتوصيات "تتضمن موقف التوافق في الآراء بين الجزر الصغيرة في قطاع الزراعة". وبالتالي، تقوم الفاو حاليا بإدراج هذه التوصيات في برامجها. وتقترح

الفاو، رهنا بتأمين التمويل الوافي من خارج الميزانية، تنظيم مؤتمر أقاليمي ثان في جزيرة ساموا الغربية، في نيسان/ابريل ١٩٩٥، يقوم بصوغ أنشطة لبناء القدرات، مع تحديد ترتيبات ربط الشبكات على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي، واقتراح مشاريع في مجالات محددة ذات أولوية في ميادين الزراعة والأحراج ومصائد الأسماك والتغذية.

٨٢ - وتشترك منظمة الفاو أيضا بتقديم المشورة بشأن السياسات إلى العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، في مجال استعراضات القطاع الزراعي، والتجارة الزراعية والتنويع الزراعي. وتتوخى هذه المشورة تحقيق ثلاثة أهداف أساسية للتنمية المستدامة والتنمية الريفية هي: الأمن الغذائي؛ العمالة وإدرار الدخل للقضاء على الفقر؛ وحفظ قاعدة الموارد الطبيعية وحماية البيئة.

٢ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٨٣ - يرتبط اختصاص اليونسكو بتوصيات وردت في عدد من مجالات برنامج العمل. وفي الوقت الحاضر تجري كافة الوحدات البرنامجية ذات الصلة والمكاتب الميدانية للمنظمة، المعنية مباشرة بالدول الجزرية الصغيرة النامية تحليلا لنتائج المؤتمر العالمي وما تعنيه بالنسبة لعمل اليونسكو في المستقبل. وقد دعيت هذه الوحدات إلى أن تضمن أنشطتها الجارية خلال فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ استجابة واضحة للمؤتمر العالمي. وفضلا عن ذلك فإن مساهمة اليونسكو في تنفيذ برنامج العمل سوف تنعكس في إعداد الخطة المتوسطة الأجل الرابعة للمنظمة (١٩٩٦ - ٢٠٠١) وفي مشروع البرنامج والميزانية لسنة ١٩٩٦-١٩٩٧.

٨٤ - وسترتبط المجالات ذات الأولوية لعمل اليونسكو بفصول برنامج العمل المتعلقة بتغيير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، والكوارث الطبيعية والبيئية، والموارد الشاطئية والبحرية والبرية وموارد المياه العذبة والطاقة المتجددة، والتنوع البيولوجي، والعلم والتكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية. وستكون المبادرات العلمية الدولية الرئيسية لليونسكو، بما فيها اللجنة الدولية الحكومية للمحيطات، وبرنامج الانسان والمحيط الحيوي، والبرنامج الهيدرولوجي الدولي، وبرنامج الشواطئ البحرية، وبرنامج اليونسكو المتعلق بالمخاطر الطبيعية، هي الأدوات الرئيسية لنشاط المنظمة المتعلق بمسائل ادارة الموارد البيئية والطبيعية التي يعالجها برنامج العمل.

٨٥ - وتتضمن هذه البرامج الدولية بالفعل أنشطة تركز على الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيظل عنصر أساسي منها يتعلق بالتدريب المتخصص وتنمية الموارد البشرية. وكمتابعة فورية للمؤتمر العالمي، نظم البرنامج الهيدرولوجي الدولي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة جنوب المحيط الهادئ للعلوم الجيولوجية التطبيقية، حلقة عمل في جزر سليمان في حزيران/يونيه ١٩٩٤ للتعرف على البحوث ذات القيمة الحرجة وعلى الاحتياجات في مجالي التدريب والتخطيط من أجل ادارة المياه في البلدان الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ. وتوفر توصيات حلقة العمل تلك مبادئ توجيهية علمية وتقنية قيمة لتنفيذ الفصل المتعلق بموارد المياة العذبة في منطقة المحيط الهادئ في برنامج العمل. وقد أحاط المجلس

التنفيذي للجنة الدولية الحكومية للمحيطات، في دورته السابعة والعشرين المنعقدة في باريس في تموز/يوليه ١٩٩٤، علما ببرنامج العمل وأعرب عن كامل دعمه للجنة في تنفيذه.

٨٦ - وفيما يتصل بتنمية الموارد البشرية، تعد اليونسكو لتعزيز التعاون مع الدول النامية الجزرية الصغيرة في مجال التعليم على كافة المستويات، النظامي منها وغير النظامي. وسيتضمن مشروع اليونسكو الجديد "التثقيف البيئي والسكاني والإعلام من أجل التنمية البشرية" وهو مشروع متعدد التخصصات للتعاون فيما بين الوكالات، أنشطة محددة تركز على احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبهدف مواجهة مسألة فرص التعليم فيما بعد المرحلة الثانوية، نظمت اليونسكو في آذار/مارس ١٩٩٤ في جزر الرأس الأخضر لقاء لمجموعة من الخبراء الدوليين لاستعراض المتطلبات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالي التعليم العالي وبناء القدرات العلمية الوطنية. ويجري الآن استعراض توصيات ذلك الاجتماع في ضوء برنامج العمل.

٨٧ - وفيما مجال الاتصالات، ستواصل اليونسكو التعاون مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في إنشاء هياكل بناء الاتصالات، بما فيها الهياكل اللازمة للتعليم عن بعد، وفي تدريب اختصاصيي الاتصالات، وفي بناء الطاقات الانتاجية لكل جزيرة. وفي إطار عقد الأمم المتحدة العالمي للتنمية الثقافية، ستواصل اليونسكو مساعدة الدول الجزرية في تناول الأبعاد الثقافية للتنمية. وستنصب المساعدة على مسألة الكيفية التي تدار بها التنمية الاقتصادية بحيث يتم الحفاظ على المؤسسات الاجتماعية المميزة، والهويات الثقافية لشعب الجزيرة.

## ٣ - منظمة الصحة العالمية

٨٨ - يوفر برنامج العمل قاعدة لتعزيز أنشطة منظمة الصحة العالمية في مجال الصحة والبيئة والتنمية. وتركز أنشطة المنظمة المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية على الحد من الأمراض التي تنتقل عن طريق المياه، والادارة الرشيدة لموارد المياه العذبة، والتخلص من النفايات بطريقة صحية، وتقييم ما للمشاريع الكبيرة من آثار على الصحة البيئية.

٨٩ - وكان من نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أن طلبت جمعية الصحة العالمية من منظمة الصحة العالمية إعداد استراتيجية شاملة جديدة للصحة والبيئة. كما طلبت الجمعية أن تؤخذ في الاعتبار في الاستراتيجية حماية بيئة البلدان الجزرية الصغيرة نظرا للآثار الجسيمة المحتملة للتغير البيئي على صحة السكان المعنيين. وقد أعدت المنظمة خطة عمل لتنفيذ الاستراتيجية الشاملة التي تغطي كثيرا من عناصر برنامج العمل.

٩٠ - وفيما يلي خلاصة لأنشطة منظمة الصحة العالمية لدعم برنامج العمل.

(أ) التغير المناخي وارتفاع مستوى سطح البحر

٩١ - تعتزم منظمة الصحة العالمية اصدار تقرير رئيسي في عام ١٩٩٥ عن الآثار الصحية المحتملة للتغير المناخي، ستتعاون في سبيل إعداده مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية في تنسيق مراقبة ورصد البارامترات الرئيسية للآثار الصحية للتغير المناخي، وسيتضمن ذلك، المشكلة من حيث تأثيرها على الدول الجزرية الصغيرة النامية.

(ب) الكوارث الطبيعية والبيئية

٩٢ - وتوجه أنشطة منظمة الصحة العالمية ذات الصلة في هذا المجال نحو مساعدة البلدان في تحقيق الاستعداد لمواجهة وإدارة الآثار الصحية للكوارث وتعزيز هذا الاستعداد. ويجري إعداد دليل بالتدابير الصحية البيئية التي تتخذ في حالات الطوارئ لنشره في عام ١٩٩٥. وقد أعد مكتب المنظمة الإقليمي للبلدان الأمريكية بالاشتراك مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية برنامجا خاصا عن الاستعداد للكوارث يجري تنفيذه من خلال مكتبها دون الإقليمي في بربادوس.

(ج) إدارة النفايات

٩٣ - تشكل إدارة النفايات مجال اهتمام رئيسيا لمنظمة الصحة العالمية، لا سيما فيما يخص الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد عقدت سلسلة من حلقات العمل الإقليمية والوطنية لمواجهة مشكلة النفايات الخطرة، بما فيها النفايات الطبية، ضمن نطاق الجزر. كما عنيت المنظمة بتنظيم مؤتمرات حول إدارة النفايات في الجزر وشاركت في رعايتها.

٩٤ - ويعتبر تخزين النفايات وجمعها والتخلص منها مشكلة صحية بيئية ذات أولوية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ففي منطقة الكاريبي تتعاون منظمة الصحة العالمية مع بلدان عدة على وضع خطة لإدارة النفايات الصلبة تهدف إلى ضمان التخلص من النفايات الصلبة بطريقة مأمونة بيئيا. وتوفر المنظمة، من خلال البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية، بعض المواد التقنية المتعلقة بالجوانب الصحية لمختلف أنواع المواد الكيميائية. كما يتولى هذا البرنامج تعزيز ودعم التدريب وتعزيز القدرات الوطنية. هذا ويجري استحداث تكنولوجيا جديدة تساعد على التقدير السريع لمدى تلوث الهواء والماء والتربة، وستصبح هذه التكنولوجيا جاهزة خلال سنة ١٩٩٥. وستعود هذه التكنولوجيا بفائدة خاصة على الدول الجزرية الصغيرة النامية.

(د) الموارد الشاطئية والبحرية

٩٥ - تشترك منظمة الصحة العالمية مع بعض المنظمات الدولية الأخرى في برنامج البحار الإقليمية الذي يقوم بتنسيقه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مبرزة بذلك الجوانب الصحية لتلوث الشطآن. ويعنى هذا البرنامج بتلوث طعام البحر ومناطق الاستجمام الشاطئية. كما تعمل المنظمة على تكييف معايير الصحة الأوروبية المتعلقة بشواطئ الاستجمام بما يناسب المناطق الأخرى.

(هـ) موارد المياه العذبة

٩٦ - تقدم منظمة الصحة العالمية، من خلال مكاتبها الإقليمية، التعاون التقني للبلدان الجزرية من أجل تحسين قدراتها على معالجة المشكلات المتعلقة بإمدادات المياه والمرافق الصحية. ويشتمل هذا التعاون على حلقات عمل، ودورات تدريبية، وخدمات استشارية. كما تساعد المنظمة في وضع المعايير المتعلقة بمياه الشرب من خلال تطبيق مبادئها التوجيهية الخاصة بجودة مياه الشرب. ويهتم في أنشطة المنظمة أيضا بحماية المياه الجوفية من التلوث، وبالمسائل المرتبطة بإدارة الموارد المائية. وتتعاون المنظمة في تنفيذ مشروع إدارة مياه الحوض الكاريبي الذي يستضيفه حاليا المعهد الكاريبي للصحة البيئية.

(و) موارد الطاقة

٩٧ - تتضمن الأنشطة الجارية في هذا المجال، فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الأبعاد الصحية لاستعمال الكتلة الحيوية في التدفئة المنزلية والطبخ والاستفادة من تطبيقات الطاقة الشمسية في مجال الرعاية الصحية.

(ز) موارد السياحة

٩٨ - تعد منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادئ توجيهية فيما يتعلق بالجوانب الصحية والبيئية للسياحة. وستتناول هذه المبادئ التوجيهية المشكلات الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا المجال. والمنظمة في صدد تنفيذ خطة عمل دون إقليمية من أجل الصحة البيئية والتنمية السياحية المستديمة، كان قد وضعها في عام ١٩٩٣ المكتب الإقليمي للبلدان الأمريكية بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية وعدة مؤسسات دون إقليمية وحكومات منطقة البحر الكاريبي.

(ح) المؤسسات الوطنية والقدرة الإدارية

٩٩ - تتعاون منظمة الصحة العالمية مع مؤسسات وطنية صحية وبيئية في عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تنمية قدراتها التقنية والبشرية والتنظيمية. ومن بين المؤسسات التي استفادت من دعم منظمة الصحة العالمية المؤسسات المعنية بنظم إيصال الخدمات الصحية، ومرافق الماء، والوكالات المسؤولة عن إدارة النفايات. ومن آخر المساهمات الهامة مبادرة مشتركة بين منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تشجيع تضمن التخطيط الإنمائي للاعتبارات المتعلقة بالصحة والبيئة. تتكون هذه المبادرة من أنشطة في ما يقرب من ١٠ بلدان، منها بلدان جزريان، ستفضي إلى إصدار مبدأ توجيهي بشأن هذا الموضوع.

(ط) المؤسسات الاقليمية والتعاون التقني

١٠٠ - تتعاون منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية مع أمانة مجموعة بلدان البحر الكاريبي في تنفيذ مبادرة التعاون الصحي الكاريبي. وتتلقى عدة مؤسسات دون اقليمية الدعم من منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومن بينها المعهد الكاريبي للغذاء والتغذية، والمركز الكاريبي لعلم الأوبئة، والمعهد الكاريبي للصحة البيئية. وفضلا عن ذلك، كان لمنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة

للبلدان الأمريكية دور في إنشاء عدد من الأجهزة دون الاقليمية كالرابطة الكاريبية للمياه ونفاياتها، والرابطة الكاريبية لمنظمات الصحة البيئية، والرابطة الكاريبية للصحة العامة، والرابطة الكاريبية للنفايات الصلبة، ولجميعها أنشطة في القطاع الصحي.

(ي) العلم والتكنولوجيا

١٠١ - لمنظمة الصحة العالمية عدد من الأنشطة التي تسهم في تقوية القدرة العلمية والتكنولوجية في الدول النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن بين الأمثلة عليها الشبكة العالمية لتكنولوجيا البيئة، التي تأسست لكي تشكل أداة وصل بين العلماء المعنيين والمؤسسات المعنية بالمراقبة البيئية وأنشطة الوقاية. وتنشر هذه الشبكة المعلومات حول مختلف التقنيات، مما يسهل في نفس الوقت تدريب العاملين.

(ك) تنمية الموارد البشرية

١٠٢ - تعد منظمة الصحة العالمية حاليا برامج للتدريب والتثقيف في مجال الصحة البيئية تستفيد منها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وستتضمن هذه البرامج تقديم الدعم للتخطيط الوطني للموارد البشرية، وتوفير التدريب على إدارة الصحة البيئية ومكافحة التلوث، وتقييم الأثر الصحي البيئي، وعلم انتشار الأوبئة البيئية، وتقدير مستويات التعرض البشري.

## ٤ - البنك الدولي

١٠٣ - سيدعم البنك الدولي تنفيذ برنامج العمل بتوفير التمويل للأنشطة في المجالات العامة الستة التالية:

(أ) تنمية الموارد البشرية: في مجالات التعليم، والصحة، والتغذية، وتنمية المرأة؛

(ب) الهياكل الأساسية المستدامة: النقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والهياكل الأساسية السياحية، والتنمية المستدامة للطاقة الكهربائية؛

(ج) إدارة النفايات وتوفير المياه والمرافق الصحية: تعود هذه الاستثمارات بالنفع على صحة الإنسان ورفاهيته وتأتي كذلك بمردود كبير من حيث الانتاجية الاقتصادية وحماية النظام الإيكولوجي؛

(د) تعزيز الإدارة البيئية: تعزيز القدرات اللازمة للتقييم البيئي وصياغة السياسات وانفاذها؛

(هـ) إدارة الموارد الطبيعية: وضع سياسات جديدة لتخطيط مصائد الأسماك والحراجة واستغلال الأراضي تجمع بين الاعتبارات الايكولوجية والانتاجية والاجتماعية. ويمول البنك هذا "الجيل الجديد" من المشاريع في الدول الجزرية الصغيرة، وذلك في قطاعات مصائد الأسماك والحراجة، والزراعة، والتعدين؛

(و) إصلاح السياسات: تقديم مساعدات مالية وتقنية لوضع سياسات تعمل على وجود قطاع خاص نابض بالحياة، وأسواق غير مشوهة، وهياكل حكومية فعالة، وضرائب وأسعار مواتية للناس والبيئة.

١٠٤ - ووفر البنك الدولي بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٣ تمويلا بنحو ١,٥ بليون دولار لـ ٢٣ من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك من خلال مشاريع البنك ومشاريع مرفق البيئة العالمية. ويتفق تركيز هذه المشاريع مع ما يتوخاه برنامج العمل في المسائل المتصلة بتغير المناخ، ومع بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفذة لطبقة الأوزون، وفعالية الطاقة، بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة والتكنولوجيات المتصلة بها، وإدارة النفايات، والتنوع البيولوجي، والتعاون الإقليمي المؤسسي، والمساعدة التقنية، والرصد. ويضطلع البنك على مستوى العمل أيضا بمجهود تنسيقي يتصل بمشروع ورقة عن مبادرات العمل الإقليمي بشأن المسائل البيئية في منطقة الكاريبي، واستضاف في حزيران/يونيه اجتماعا بشأن خطة العمل الإقليمية مع الحكومات الكاريبية والحكومات المانحة.

## ٥ - صندوق النقد الدولي

١٠٥ - تقع المجالات الفنية لبرنامج العمل خارج الولاية المباشرة لصندوق النقد الدولي. ولكن الصندوق سيظل يولي، في سياق مناقشاته مع البلدان الجزرية الأعضاء أثناء المشاورات و/أو في سياق المناقشات المتعلقة باستخدام موارد الصندوق، اهتماما شديدا لشواغلها البيئية والشواغل الأخرى المعبر عنها في برنامج العمل.

## ٦ - منظمة الطيران المدني الدولي

١٠٦ - إن لدى منظمة الطيران المدني اهتماما محددا في الفصل الثاني عشر المعنون "النقل والاتصالات" من برنامج العمل، ولا سيما الفقرة '١' من الفرع باء من ذلك الفصل. والمنظمة مشتركة منذ حين في عدة مشاريع في منطقتي المحيط الهادئ وافريقيا تشمل الدول الجزرية الصغيرة النامية. وستقدم المنظمة خبرة تقنية إضافية لتعزيز القدرة داخل أمانة محفل جنوب المحيط الهادئ من أجل تلبية الاحتياجات الاستشارية التقنية للبلدان الأعضاء في المحفل ومساعدة أمانة المحفل في إعداد المقترحات التمويلية وتعبئة المانحين. وتجري المنظمة في الوقت الحاضر أيضا مناقشات مع مصرف التنمية الآسيوي بشأن إقامة مشروع يرمي إلى إنشاء مرفق للمطارات في المحيط الهادئ، وتوفر المساعدة في تطوير تشريعات الطيران.

١٠٧ - أما فيما يتصل بالأنشطة في منطقة افريقيا، فلدى المنظمة مع الرأس الأخضر اتفاق بشأن تقديم خدمات شرائية للطيران المدني تساعد بموجبه هيئة المطار في شراء قطع الغيار والمعدات. وتساعد المنظمة حاليا في إعداد مدونة للطيران المدني في جزر القمر وتوفر المساعدة في الإدارة المالية والتدريب في سان تومي وبرينسيبي.

١٠٨ - وفيما يتعلق بمسائل الحجر الصحي المشار إليها في الفصل الثاني عشر من برنامج العمل، يتضمن المرفق ٩ (التيسير) لاتفاقية الطيران المدني الدولي[٦] عددا من الأحكام ذات الصلة. وستنظر الدورة الحادية عشرة لشعبة التيسير التي ستعقد في أيار/مايو ١٩٩٥ في مونتريال، كندا، في تطهير الطائرات من الجراثيم، ضمن مواضيع أخرى.

## ٧ - الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية

١٠٩ - بما أن برنامج العمل لم يعتمد إلا مؤخرا، فقد وضع جزء كبير من أنشطة الاتحاد الجارية المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، واعتمد، من خلال برامج الاتحاد أو في إطار جدول أعمال القرن ٢١. وسيعمل الاتحاد على تطوير وتحديث الشبكات والخدمات الوطنية والدولية للاتصالات السلكية واللاسلكية بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية الاجتماعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

(أ) الكوارث الطبيعية والبيئية

١١٠ - تشمل طائفة الاتصالات المطلوبة للحد من الكوارث، الاتصالات السلكية واللاسلكية المتخصصة وتكنولوجيات الإعلام المتصلة بها في مجال الاستشعار عن بعد، والرادار والقياس عن بعد، والبث الإذاعي وغيره من وسائط الإعلام، والأرصاد الجوية، إضافة إلى الاتصالات اللازمة لإدارة السوقيات في الكوارث، ونظم الإنذار المبكر، والتثقيف العام. وسيتعاون الاتحاد مع الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من المنظمات المعنية، تحت رعاية العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، لاستغلال إمكانيات الاتصال السلكي واللاسلكي استغلالا كاملا لتفادي الكوارث وانقاذ الأرواح والممتلكات.

(ب) النقل والاتصالات

١١١ - يضطلع الاتحاد في الوقت الحاضر بأنشطة في المجالات التالية المتصلة بهذا الفصل:

(أ) تبذل محاولات لتحسين مرافق الاتصال السلكي واللاسلكي على أنواعها، بما فيها البث الإذاعي العام والاتصالات البحرية؛

(ب) يجري الاضطلاع بأنشطة تخطيطية ودراسات على الصعيد الإقليمي إلى جانب أعمال إقليمية أخرى؛

(ج) يُجري الاتحاد بالاشتراك مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، لا سيما اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بحثا دقيقا لتطبيق تكنولوجيات الاتصال السلكي واللاسلكي المناسبة؛

(د) يواصل الاتحاد سعيه للوصول إلى الموارد المالية والتقنية اللازمة لتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية؛

(هـ) يجري إعداد دراسات إقليمية تتناول البحث والتنمية والتدريب؛

(و) يعمل الاتحاد على إقامة حوار بين شركات الاتصال السلكي واللاسلكي والحكومات، بالإضافة إلى المساعدة في مسائل التشريع والتحرير والتحويل إلى القطاع الخاص.

(ج) العلم والتكنولوجيا

١١٢ - يهتم الاتحاد اهتماما كبيرا بنقل تكنولوجيا الاتصال السلكي واللاسلكي إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية وتنسيق أية أنشطة بحث وتطوير قد تؤدي إلى الإسراع في نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا.

(د) تنمية الموارد البشرية

١١٣ - حظيت تنمية وإدارة الموارد البشرية بأولوية عليا في أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الاتحاد. وتشمل الأنشطة التي نفذت لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية حلقات عمل وحلقات دراسية تناولت التنمية التنظيمية والتدريب القائم على الحاسوب والتخطيط في مجال القوى العاملة. وهناك عدد من المشاريع قيد الإعداد لصالح بلدان منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي.

## ٨ - مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات)

١١٤ - تضم الأطراف المتعاقدة في مجموعة غات عددا كبيرا من الدول الجزرية الصغيرة النامية وقد اشتركت هذه الدول اشتراكا فعليا في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وتساعد أمانة مجموعة غات هذه البلدان لهذه الغاية وستواصل إمدادها بالمساعدة في تنفيذ نتائج جولة أوروغواي، مع إيلاء الاعتبار بوجه خاص لأحكام معاملة البلدان النامية معاملة تمييزية ومواتية بقدر أكبر. ويعلق جميع المشتركين عظيم الأهمية على تعزيز القواعد وتوسيع نطاقها لتشمل مجالات جديدة كالمنسوجات والزراعة والخدمات، ضمن غيرها، وعلى إنشاء الإطار المؤسسي المناسب لرصد التخصصات المتفق عليها وتطبيقها وإنفاذها لدى إنشاء منظمة التجارة العالمية. وهذا ما يفيد البلدان النامية بوجه خاص إذ يدعم جهودها الرامية إلى تحقيق نمو اقتصادي وتنمية مستدامين.

## ٩ - المنظمة البحرية الدولية

١١٥ - إن الوسيلة الرئيسية التي تنظم بها المنظمة البحرية الدولية الشحن الدولي، من وجهة نظر السلامة البحرية ومنع التلوث، هي باعتماد اتفاقيات ومدونات ومبادئ توجيهية على المستوى العالمي. وتعالج طلبات المساعدة في التصديق على اتفاقيات المنظمة وتنفيذها، التي ترد من الدول الأعضاء في المنظمة، من خلال برنامج المنظمة المتكامل للتعاون التقني الذي يمول جزء كبير منه من مصادر خارج الميزانية. وفي

إطار هذا البرنامج، تدعم المنظمة اشتراك الممثلين من الدول الجزرية الصغيرة النامية في دورات دراسية متخصصة في المواضيع البحرية.

١١٦ - وتحتفظ المنظمة البحرية الدولية بعدة وظائف ميدانية. وتبذل الجهود في الوقت الحاضر لإنشاء شبكات إقليمية للتنسيق البحري في شرق افريقيا والجنوب الافريقي وفي جنوب المحيط الهادئ، على غرار الشبكات الموجودة في امريكا اللاتينية وامريكا الوسطى. وسيستفيد من هذه الشبكات الجديدة عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتهتم المنظمة على الصعيد الوطني بتنمية الموارد البشرية من خلال منح زمالات وعقد حلقات عمل وحلقات دراسية ودورات تدريبية. وينطبق هذا الاهتمام بوجه خاص على الدول الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي الأوسع حيث تنفذ المنظمة حاليا مشروعا لمرفق البيئة العالمية بمبلغ ٥ ملايين دولار أمريكي متعلقا بجمع نفايات السفن والتخلص منها.

## ١٠ - المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

١١٧ - لدى المنظمة العالمية للأرصاد الجوية خطط وبرامج في تسعة من مجالات برنامج العمل الموضوعية، وهي ملخصة أدناه.

(أ) تغير المناخ وارتفاع مستوى البحر

١١٨ - من البرامج الرئيسية للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، برنامج المناخ العالمي الذي يعنى بجمع بيانات المناخ، ورصد المناخ، والتطبيقات المناخية، والمنظمة شريكة في تمويل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، المسؤول عن التقييم العلمي المتعلق بتغير المناخ. وترتبط أنشطة المنظمة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ[٧]. ويتصل دور المنظمة ومسؤوليتها في التنفيذ الفعال للاتفاقية الإطارية بتوفير البيانات الأساسية، وإعداد جرد بغازات الدفيئة، وتقييم مدى التعرض والأثر، والتكيف (الموارد المائية، والزراعة، والحراجة)، والتلطيف، والتثقيف، والتدريب، والمعلومات والوعي، والبحث، والتعاون التقني والدولي. وتشمل البرامج والأنشطة النوعية المعدة خصيصا للدول الجزرية الصغيرة النامية ما يلي:

(أ) انتاج فيلم فيديو إعلامي بعنوان "جنة في خطر" يركز على الآثار المحتملة لتغير المناخ وارتفاع مستوى البحر على الجزر الصغيرة؛

(ب) مرفق في هاواي لرصد ارتفاع مستوى البحر في المحيط الهادئ؛

(ج) مشروع لاستشعار التغيرات المناخية يوفر تقييما دوريا وبيانات موثوقة عن تفسير قواعد البيانات وإمكانية استخدامها في استشعار تغير المناخ على النطاقين العالمي والإقليمي؛

(د) مشروع لرصد النظم المناخية يوفر معلومات عن التقلبات المناخية الواسعة النطاق من خلال إصدار منتظم لـ "النشرة الشهرية لرصد النظم المناخية" و "الاستعراض العالمي للنظم المناخية" الذي يصدر مرة كل سنتين؛

(هـ) مشروع مصمم لإمداد المستعملين بقدرة محوسبة لإدارة البيانات؛

(و) مشروع لانقاذ البيانات يستهدف مساعدة البلدان في حفظ البيانات المناخية المستمدة من داخل أراضيها وإدارتها واستعمالها.

(ب) الكوارث الطبيعية والبيئية

١١٩ - تضطلع المنظمة بأنشطتها المعنية بالكوارث الطبيعية من خلال برنامج الأعاصير المدارية، وبرنامج المائيات، ونظام رصد الغلاف الجوي العالمي، ومن خلال اشتراكها في العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. ولدى المنظمة خمس هيئات إقليمية للأعاصير المدارية تضم عضويتها عددا كبيرا من الدول الجزرية الصغيرة النامية المعـَّرض معظمها للأعاصير المدارية بسبب موقعها الجغرافي. وتشمل أهداف هذه الهيئات الإقليمية الحد من آثار الكوارث الطبيعية بتوفير نظم فعـَّالة للإنذار المبكر، ونقل التكنولوجيا المناسبة إلى الدول الصغيرة، والتدريب على التدابير العلمية وتدابير التأهب للكوارث. وتدعم هذه الهيئات الإقليمية الجهود الوطنية الرامية إلى تخفيف الكوارث الطبيعية والتأهب لها والاستجابة عند وقوعها.

١٢٠ - وتشمل خطة عمل المنظمة من أجل العقد الدولي ثلاثة مشاريع إيضاحية خاصة هي: نظام الإنذار بحدوث الأعاصير المدارية لجنوب غرب المحيط الهندي، ومشروع التقييم الشامل للمخاطر الذي سيجري تقييما للكوارث الطبيعية على أنواعها، ونظام لتبادل التكنولوجيات المتعلقة بالكوارث الطبيعية. وتشجع المنظمة فضلا عن ذلك الأنشطة البحثية التي تـُعنى بالأرصاد الجوية المدارية فيما يتعلق بتعرض المناطق المدارية للكوارث الطبيعية الجوية، كالأعاصير المدارية والجفاف.

١٢١ - وقد أنشأت المنظمة نظام رصد الغلاف الجوي العالمي كشبكة للمراقبة البيئية من أجل ضمان جمع البيانات منهجيا في جميع أنحاء العالم وفقا لمعايير قياسية متماثلة وواضحة التحديد. وتقوم شبكة المحطات المنشأة في هذا النظام برصد التركيب الكيميائي للغلاف الجوي والخصائص الفيزيائية ذات الصلة، بحيث تـُمكـّن هذه المعلومات المساعدة على زيادة فهم سلوك الغلاف الجوي وتفاعلاته مع المحيطات ومع المحيط الجوي. وقد استعملت بيانات نظام الرصد هذا لتقرير مواعيد الإلغاء التدريجي لاستعمال المواد الضارة، منعا لتدمير المزيد من طبقة الأوزون. ويمكن استخدام تحليل بيانات نظام الرصد بل استخدم فعلا لتقييم الآثار المناخية، في أعقاب الكوارث كالحرائق النفطية والحوادث النووية، أو في أعقاب الكوارث الطبيعية كالثورانات البركانية.

(ج) موارد المياه العذبة

١٢٢ - يوجد لدى المنظمة العالمية للأرصاد الجوية برنامج أنشطة مخصص لدعم جمع وتحليل البيانات المائية في الدول الجزرية الصغيرة. وكثفت المنظمة كذلك أنشطتها في ميدان رصد نوعية المياه مع إيلاء تركيز على الإرشاد والمساعدة التقنيين في مجالي تقييم وادارة نوعية المياه. وشرعت، بالاقتران مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ببرنامج لعقد حلقات عمل تدريبية إقليمية على رصد نوعية المياه.

١٢٣ - وتشارك المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، في إطار متابعتها لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، في اقامة نظام عالمي لمراقبة الدورة المائية لقياس ودراسة البيئة المائية. ويجري حاليا وضع هذا النظام على اساس اقليمي وسيتضمن جمع بيانات عن نوعية وكمية موارد المياه على حد سواء. وبالنظر الى أن النظام سيستند الى اتصالات السواتل، فسيكون بالامكان تشغيل شبكات جمع البيانات داخل المجتمعات المحلية الجزرية حيث تزيد من فاعلية نظم الرصد الموجودة الى حد كبير.

(د) موارد الطاقة

١٢٤ - تقدم المنظمة العالمية للأرصاد الجوية الدعم لبحوث وتطوير واستغلال مصادر الطاقة المتجددة من قبيل الكتل الاحيائية، والطاقة المائية، والطاقة الشمسية، والطاقة الريحية، والطاقة المستمدة من أمواج المحيطات، ومن تحويل الطاقة الحرارية للمحيطات. وهذه المصادر متوفرة بالفعل في كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية وتتلقى البرامج الرامية على سبيل المثال لاقامة مزارع تعمل بالطاقة الشمسية والريحية الدعم من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. ويمكن تحقيق اقتصاد في استخدام الطاقة عن طريق القيام بالتخطيط والبناء بالانسجام مع المناخ وتوفر المنظمة العالمية للأرصاد الجوية الإرشاد للحكومات في هذا المجال وذلك باستخدام الطرق والأساليب التي جرى تطويرها في إطار مشاريع مختلفة من قبيل تجربة المناخ الحضري المداري.

(هـ) الموارد السياحية

١٢٥ - تعمل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بشكل وثيق مع المنظمة العالمية للسياحة في وضع مؤشرات ومبادئ توجيهية بيئية لدعم السياحة المستدامة مع إيلاء اهتمام لقضية الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويتصل جانب من هذا الجهد بتخفيف أثر الكوارث الطبيعية على المناطق السياحية، وتعكف المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بالتعاون مع المنظمة العالمية للسياحة، على وضع لمسات نهائية على كتيب بشأن الحد من آثار الكوارث الطبيعية على المناطق السياحية.

(و) المؤسسات الوطنية

١٢٦ - تقدم المنظمة العالمية للأرصاد الجوية الدعم لخدمات الارصاد الجوية والهيدرولوجية الوطنية الموجودة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وذلك في مجال تخطيط البرامج والمشاريع. وبغية تسهيل هذا

النشاط، أحدثت في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ثلاثة مكاتب اقليمية مخصصة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وافريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ.

(ز) المؤسسات الاقليمية والتعاون التقني

١٢٧ - يجري بالنسبة لكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية تسوية المشاكل الناشئة في ميداني الارصاد الجوية والهيدرولوجية على أكفأ وجه عن طريق النهج الاقليمية ودون الاقليمية. وتعتبر العمليات التي تقوم بها المنظمة الكاريبية للأرصاد الجوية التي يوجد مقرها في بربادوس خير مثال على ذلك. ويقوم أعضاء تلك المنظمة أيضا بتشغيل "حاجز راداري" لرصد الأعاصير والتحذير منها، وتقدم المنظمة العالمية للأرصاد الجوية المساعدة في مجال تحديث شبكة الرادار هذه.

١٢٨ - وقامت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية كمساهمة مباشرة منها في جهود البلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بتكليف عدد من مراكز الارصاد الجوية الاقليمية المتخصصة بتوفير معلومات وتوجيه متخصصين في المجالات التي تتجاوز عادة قدرات الدول الجزرية الصغيرة. وتتعاون المنظمة أيضا بشكل وثيق مع عدد من الهيئات الحكومية الدولية الاقليمية ذات الصلات القوية بالدول الجزرية الصغيرة النامية بما فيها لجنة المحيط الهندي، والمنظمة الكاريبية للأرصاد الجوية، والوكالة الكاريبية للاستجابة الطارئة في حالات الكوارث، وبرنامج البيئة الاقليمي لجنوب المحيط الهادئ.

(ح) العلم والتكنولوجيا

١٢٩ - تقدم المنظمة العالمية للأرصاد الجوية الدعم لنقل التكنولوجيا الى الدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق الترتيبات الاقليمية أو عن طريق تشجيع وتيسير الترتيبات الثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والدول الجزرية الصغيرة. وتقدم المنظمة عن طريق مختلف برامجها التشغيلية والبحثية الدعم لاشتراك الأفراد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في الأنشطة العلمية.

(ط) تنمية الموارد البشرية

١٣٠ - يهدف برنامج التعليم وبرنامج تنمية الموارد البشرية التابعان للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية بصفة عامة الى مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق مؤسسات التدريب الوطنية والأنشطة التدريبية المتخصصة الجارية على الصعيدين الوطني والاقليمي، وذلك بالاضافة الى توفير زمالات للتدريب والتعليم. وقد منحت زمالات المنظمة العالمية للأرصاد الجوية الخاصة بالدراسات في مجالي الأرصاد الجوية والهيدرولوجيا التشغيلية لمرشحين من عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١١ - المنظمة العالمية للملكية الفكرية

١٣١ - ستواصل المنظمة العالمية للملكية الفكرية، في إطار برنامجها للتعاون الانمائي المتعلق بالملكية الفكرية، تقديم المساعدة الى الدول الجزرية الصغيرة النامية الرامية الى توفير المعرفة الأساسية أو المتخصصة بقانون وإدارة وإنفاذ واستخدام الملكية الفكرية وبوثائق البراءات والمعلومات.

١٣٢ - وبناء على طلب حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية، ستتعاون المنظمة في اعداد قوانين وأنظمة وطنية جديدة وفي اقامة أو تعزيز المكاتب الوطنية للملكية الفكرية. كما ستساعد المنظمة هذه الحكومات أو كيانات القطاع الخاص في الجهود الرامية الى زيادة المهارات في مجال التفاوض على العقود المتعلقة باقتناء التكنولوجيا من مصدر أجنبي. وسيعطى اهتمام خاص للتكنولوجيات السليمة بيئيا والقادرة على النهوض بأهداف البلد المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

١٢ - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

١٣٣ - يرد وصف لأنشطة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في ورقة تقنية قدمتها الى المؤتمر العالمي المعقود في بربادوس، بعنوان "إمكانية صناعية مستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية: تكيف مرن والبحث عن الفرص مع إشارة خاصة لاستغلال الموارد البحرية". وتغطي برامج اليونيدو وأنشطتها التقنية مجالات عديدة من برنامج العمل، ولا سيما إدارة النفايات والموارد الشاطئية والبحرية وموارد الأرض والطاقة وموارد التنوع البيولوجي. وبالإضافة الى ذلك، تتفق مجالات العلم والتكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية بشكل مباشر مع عدة أهداف تنظيمية أساسية لليونيدو. وتوفر اليونيدو مجموعة من الخدمات المتكاملة للدول الجزرية الصغيرة النامية موجهة صوب المعلومات الصناعية، وتعزيز آليات التعاون الإقليمي، وإدارة التكنولوجيا والتشجيع على الاستثمار الصناعي.

دال - الاستنتاجات

١٣٤ - تشير الاستجابات الثلاث الموجزة أعلاه الى أن المنظمات والوكالات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة تشارك بالفعل في تنفيذ عدة جوانب من برنامج العمل أو أنها في سبيلها الى وضع خطط وبرامج للقيام بذلك. وتجدر الإشارة في هذا السياق الى عدة عوامل. الأول، أشار عدد من المنظمات الى أن الأنشطة التي تضطلع بها ذات الصلة ببرنامج العمل قد اتخذت في إطار جدول أعمال القرن ٢١. وهذا ليس بمستغرب بالنظر للعلاقة الوثيقة المتبادلة بين مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والنتائج التي توصل إليها ولا سيما جدول أعمال القرن ٢١، والمؤتمر العالمي. ولكن لا يخلو ذلك من بعض الاستثناءات. فمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، على سبيل المثال، أشارت إلى أن متابعتها لبرنامج العمل ستستند الى نتائج المؤتمر الأقاليمي للبلدان الجزرية الصغيرة المعني بالتنمية المستدامة والبيئة في مجالات الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك[٥]، الذي انعقد في بربادوس في نيسان/ابريل ١٩٩٢. وأيد برنامج العمل

استنتاجات وتوصيات ذلك المؤتمر. وفي حالات أخرى، تمثل خطط وبرامج منظمات ووكالات الأمم المتحدة المتعلقة ببرنامج العمل جزءا لا يتجزأ من البرامج الأوسع لهذه الهيئات المستمدة من ولاياتها الخاصة.

١٣٥ - وثمة عامل ثان يتعين إبرازه هو طبيعة ونطاق الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها دعما لبرنامج العمل. وفي حين تتصل بعض الأنشطة اتصالا مباشرا بمجال فني معين من برنامج العمل مثل تغير المناخ، هناك أنشطة أخرى ذات طابع مشترك بين القطاعات وتضم عدة مجالات فنية. فقد أشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة و(الموئل) والبنك الدولي الى أن برامجها تعكس نهجا واسعا متكاملا للتنمية المستدامة مع التركيز على تدابير بناء القدرات وإدارة الشواطئ وتنظيم استخدام الأراضي. وبالنسبة لنطاق البرامج التي يجري تنفيذها، فإن عدة وكالات ومنظمات تابعة للأمم المتحدة، منها برنامج الأمم المتحدة للبيئة و(الموئل) واليونيسيف واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية تشارك في أنشطة ذات صلة بكثير من المجالات الفنية لبرنامج العمل، بينما يتسم عمل الوكالات الأخرى، ومنها على سبيل المثال الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ومنظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة البحرية الدولية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة التنمية الصناعية (اليونيدو) بكونه أكثر تركيزا ويعكس ولاياتها المحدودة بشكل أكبر. بيد أنه ما تزال هناك بعض المجالات الفنية ذات الأولوية من برنامج العمل، تعتبر ذات أهمية أساسية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ويبدو أن منظمات الأمم المتحدة لا تسهم فيها مساهمة محددة. وهذه المجالات هي، على وجه الخصوص، النقل والاتصالات والسياحة، والى حد معين موارد الطاقة. ويلزم أن تبذل المنظمات ذات الصلة من المنظومة جهودا إضافية لإعداد أنشطة في هذه المجالات الفنية والاضطلاع بها إذا ما أريد بلوغ أهداف ومقاصد هذه الأجزاء من برنامج العمل.

١٣٦ - وقد نوه عدد من المنظمات والوكالات، كما هو مشار اليه في مقدمة هذا التقرير الى أنها ما تزال بصدد استعراض برامجها وأنشطتها في ضوء برنامج العمل. وبالاضافة الى إجراء دراستي جدوى بشأن شبكة معلومات للدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS/NET) وبرنامج عمل تقني للدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS/TAP) المطلوبتين في برنامج العمل، طلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على سبيل المثال، من المكاتب الإقليمية ذات الصلة ومن موظفي المقر إعداد خطط محددة لدعم تنفيذ برنامج العمل. كما يعكف برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونيسكو واليونيسيف على استعراض خططها وبرامجها ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٣٧ - وتوجه الاستجابات الانتباه الى عدة مبادرات جديدة اتخذتها منظمات ووكالات الأمم المتحدة لتنفيذ جوانب برنامج العمل. فالبرنامج الإنمائي، على سبيل المثال، يقترح تنفيذ مشروعين من مشاريع بناء القدرة للقرن ٢١، في منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي يستهدفان تعزيز بناء القدرة في القطاعين الحكومي وغير الحكومي على السواء. وانتهى الأونكتاد مؤخرا من إعداد ورقة تضع إطار عمل للدول الجزرية لمعالجة مشاكل التجارة الفريدة التي تواجهها. وطور برنامج البيئة بالاشتراك مع الموئل عددا من المبادرات الجديدة لدعم برنامج العمل.

١٣٨ - وقـــد أظهر تقرير الأمين العـــام عن أنشطة المانحين في الدول الجزرية الصغيرة النامية للفترة ١٩٩١-١٩٩٢ أن المساعدة التي حصلت عليها هذه الدول مركزة بشدة في مجالات المؤسسات الوطنية والقدرة الإدارية وتنمية الموارد البشرية والموارد الأرضية. واستنتج ذلك التقرير أن ثمانية من المجالات الفنية من برنامج العمل حصلت على أقل من خمسة في المائة من مجموع المساعدة المقدمة من المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف. وتشير الاستجابات المقدمة من المنظمات والوكالات لهذا التقرير أنه تمت معالجة هذا الخلل نوعا ما في السنوات التي تتخلل تلك الفترة فيما يتعلق بأنشطة منظومة الأمم المتحدة على الأقل. وهذا التطور يعكس دون شك تزايد الأهمية المعلقة على مسائل التنمية المستدامة على الصعيد الوطني والدولي على السواء. وينبغي لاستعراضي برنامج العمل المعتزم إجراؤهما في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩ على التوالي أن يتيحا فرصة لإجراء تقييم أدق عن طبيعة وحجم هذا الاتجاه.

## ثالثا - الترتيبات المؤسسية

### ألف - الأمم المتحدة

#### ١ - إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة

١٣٩ - على مستوى المقر، ستضطلع إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالمسؤوليات المتصلة بتنفيذ برنامج العمل ومتابعة المؤتمر العالمي. وتذكر الفقرة ١٢٣ من برنامج العمل أنه من الضروري لمتابعة المؤتمر وتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية أن ينشأ كيان محدد تحديدا واضحا يتمتع بالأهلية والكفاءة داخل إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة، لتقديم خدمات دعم الأمانة لآليات التنسيق الحكومية الدولية والمشتركة بين الوكالات. وسيؤدي هذا الكيان، بصفة اساسية ، أربع مهام عامة، هي (أ) تقديم خدمات دعم الأمانة الفنية للعمليات الحكومية الدولية والمشتركة بين الوكالات المتصلة برصد واستعراض وتنسيق تنفيذ برنامج العمل؛ (ب) العمل كمركز للاتصال أو التنسيق بين الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها بشأن المسائل المتصلة بمتابعة المؤتمر وتنفيذ برنامج العمل؛ (ج) إعداد التقارير المقرر تقديمها إلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة وغيرها من الهيئات ذات الصلة بشأن تنفيذ برنامج العمل؛ (د) تقديم الدعم، حسب الاقتضاء، إلى الأنشطة الأخرى المنبثقة من برنامج العمل.

١٤٠ - ومن المتوخى للكيان الذي سينشأ داخل إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة استجابة للفقرة ١٢٣ من برنامج العمل أن يُصبح بمثابة مركز تنسيق داخل الإدارة من أجل الاضطلاع بالمهام المحددة أعلاه. وفي هذا الصدد، فإن الأمانة العامة تدرك الشواغل التي أعرب عنها عدد من وفود الحكومات أثناء المؤتمر العالمي فيما يتعلق بالاستجابة الأولية للأمم المتحدة إزاء مسألة الموارد التي يحتمل توفيرها لإنشاء هذا الكيان، وتنظر الأمانة العامة في هذه المسألة في ضوء هذه الشواغل. وستقدم معلومات تفصيلية عن التكوين المؤسسي ذي الصلة والاحتياجات من الموارد إلى الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة بالطريقة

المعتادة، أي في بيان للآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، يقدم لدى النظر في تقرير المؤتمر العالمي في اللجنة الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة.

١٤١ - وفي الفترة التي تخللت ذلك، منذ اختتام المؤتمر، تم الإبقاء على نواة أمانة المؤتمر التي ألحقت بشعبة التنمية المستدامة، مستخدمة الموارد التي وافقت عليها الجمعية العامة حتى نهاية عام ١٩٩٤ لهذا الغرض.

٢ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

١٤٢ - يوصي برنامج العمل بتعزيز قدرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الاضطلاع، وفقا لولايته، بأعمال البحث والتحليل اللازمة لتكملة أعمال إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل. وفي غضون ذلك، سيسعى برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى تنفيذ برنامج العمل مستخدما في ذلك الترتيبات المؤسسية القائمة.

٣ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة/مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

١٤٣ - تسليما بأهمية المؤتمر العالمي، بادر برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في عام ١٩٩٣ إلى إنشاء مراكز تنسيق داخل المنظمتين فيما يتعلق بالمؤتمر العالمي وأنشطة متابعته، بما في ذلك تنفيذ برنامج العمل. وفي الوقت ذاته. أنشئ فريق عامل مشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل من أجل تنسيق وإدماج الأنشطة والأعمال التحضيرية المتعلقة بالمؤتمر العالمي. وتهدف هذه الأنشطة والأعمال التحضيرية إلى بناء قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على المشاركة بفعالية في المؤتمر العالمي وفي عمليته التحضيرية، وتعزيز الوعي بالخصائص الفريدة لهذه الدول وأوجه الضعف الخاصة بها.

١٤٤ - وعقب المؤتمر العالمي مباشرة، عقد اجتماع لفرقة عمل مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل بهدف أساسي هو وضع وتنفيذ نهج برنامجي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأعلن المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التزام هذه المنظمة بأن تدمج في برنامج أعمالها الجوانب ذات الصلة من برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وكانت الأدوار المحددة لفرقة العمل هي (أ) وضع مبادرات بالمشاريع/البرامج دعما لبرنامج العمل؛ (ب) تنسيق وإدماج مشاريع/برامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل دعما لبرنامج العمل؛ (ج) وضع السياسات والاستراتيجيات لأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل في الاجتماعات والمحافل ذات الصلة؛ (د) العمل كآلية للإبلاغ، حسب الاقتضاء.

## باء - الصناديق والبرامج

### ١ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٤٥ - كلفت الوحدة الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بمهمة القيام، داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنسيق متابعة تنفيذ برنامج العمل. وستعمل الوحدة، بهذه الصفة، بالتعاون الوثيق مع مختلف مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمقر ومع المكاتب القطرية للبرنامج المسؤولة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل كفالة فعالية أنشطة المتابعة.

### ٢ - صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٤٦ - ليست هناك أي ترتيبات مؤسسية جديدة متوخاه من جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان لتنفيذ برنامج العمل في نطاق المجالات ذات الصلة بولايته.

### ٣ - منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

١٤٧ - ستستخدم اليونيسيف الترتيبات المؤسسية القائمة لدعم تنفيذ برنامج العمل. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء مركز تنسيق داخل وحدة شؤون البيئة لتيسير تنسيق الأنشطة المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وتعكس هذه الترتيبات استجابة المنظمة لجدول أعمال القرن ٢١، الذي له ما يناظره في برنامج العمل.

### ٥ - برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

١٤٨ - سيقوم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بتنفيذ برنامج العمل عن طريق ترتيباته المؤسسية القائمة.

## جيم - الوكالات المتخصصة

### ١ - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

١٤٩ - أيد مجلس منظمة الأغذية والزراعة مؤخرا اقتراحا لتحقيق لا مركزية أنشطة المنظمة وهيكلها، وقرر، في هذا الصدد، إنشاء مكتبين دون إقليميين لمنطقتي البحر الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ من أجل مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية بصورة أفضل.

٢ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

١٥٠ - قبل عقد المؤتمرالعالمي، أنشأ المدير العام، داخل مكتب العلاقات الخارجية، مركزا لتنسيق العلاقات مع الدول الجزرية الصغيرة. وسيكون هذا المركز مسؤولا عن تيسير العلاقات مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في جميع المسائل المتصلة بمتابعة المؤتمر العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مدير مكتب تنسيق البرامج البيئية، كجزء من مسؤوليته التنسيقية العامة فيما يتعلق بمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، سيكون أيضا مسؤولا عن متابعة المؤتمر العالمي من حيث كفالة التنسيق البرنامجي الفعال داخل الوكالات وفيما بينها.

٣ - منظمة الصحة العالمية

١٥١ - تقوم منظمة الصحة العالمية، عن طريق مقر المنظمة ومكاتبها الإقليمية، بتنفيذ الاستراتيجية العالمية للمنظمة وبرنامج العمل المتصل بها. ويعتبر المكتب الاقليمي للأمريكتين والمكتب الإقليمي لغربي المحيط الهادئ المكتبين الرئيسيين اللذين يعنيان، على مستوى العمليات، بالدول الجزرية الصغيرة النامية نظرا لقربهما من منطقتي البحر الكاريبي وجنوب المحيط الهادي، على التوالي. وأنشأ مكتب غربي المحيط الهادئ مؤخرا وحدة للصحة البيئية في فيجي، ستولي التركيز على المشاكل التي تواجهها البلدان الجزرية في المحيط الهادئ. وستشارك أيضا مكاتب منظمة الصحة العالمية في افريقيا، وجنوب شرقي آسيا، وشرقي البحر الأبيض المتوسط في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تقع داخل مناطق عملياتها. وتم أيضا إنشاء شعبة جديدة للعمل في حالات الطوارئ والحالات الإنسانية، وهي تهدف إلى تعزيز قدرات منظمة الصحة العالمية في مجال الكوارث الطبيعية والبيئية.

٤ - البنك الدولي

١٥٢ - يمكن للترتيبات المؤسسية القائمة لدى البنك الدولي أن تساعد في تنفيذ برنامج العمل وتوفير الدعم اللازم لذلك.

٥ - صندوق النقد الدولي

١٥٣ - لا يتوخى صندوق النقد الدولي وضع أي ترتيبات مؤسسية خاصة لأن المجالات الموضوعية لبرنامج العمل تقع خارج نطاق ولايته المباشرة.

٦ - منظمة الطيران المدني الدولي

١٥٤ - ستقدم منظمة الطيران المدني الدولي الدعم من أجل تنفيذ برنامج العمل عن طريق ترتيباتها المؤسسية القائمة.

٧ - الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية

١٥٥ - يقوم مكتب تنمية الاتصالات السلكية واللاسلكية، وهو الفرع المعني بالتنمية داخل الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، بوضع برامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية. ولمكتب تنمية الاتصالات السلكية واللاسلكية مكاتب إقليمية ودون إقليمية في الأمريكتين، وآسيا والمحيط الهادئ. وسيقوم مكتب المنطقة الكائن في بربادوس بخدمة منطقة البحر الكاريبي، في حين سيقوم مكتب المنطقة الكائن في جاكرتا بخدمة منطقة المحيط الهادئ. وسيجري تنسيق الأنشطة في مقر الاتحاد في جنيف حيث تم إنشاء مركز تنسيق بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٨ - مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية
والتجارة (مجموعة "غات")

١٥٦ - لا يتوقع الاضطلاع بأي ترتيبات معينة في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") بشأن تنفيذ برنامج العمل.

٩ - المنظمة البحرية الدولية

١٥٧ - تُبذل الجهود لإنشاء شبكتين إقليميتين للتنسيق البحري في منطقتي شرقي افريقيا وجنوبيها، وجنوب المحيط الهادئ. وفي حالة إنشاء هاتين الشبكتين، سيستفيد منهما عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٠ - المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

١٥٨ - إن الترتيبات المؤسسية للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية لدعم برنامج العمل، ترد، قدر الإمكان، في برامجها العلمية والتقنية القائمة. ويعتبر مدير إدارة الرصد الجوي العالمي بمثابة نقطة الاتصال داخل المنظمة لتنفيذ برنامج العمل.

### ١١ - المنظمة العالمية للملكية الفكرية

١٥٩ - ستستخدم المنظمة العالمية للملكية الفكرية ترتيباتها المؤسسية القائمة من أجل دعم تنفيذ برنامج العمل.

### ١٢ - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

١٦٠ - ستقوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بتنفيذ برنامج العمل داخل نطاق ترتيباتها المؤسسية القائمة.

## دال - الاستنتاجات

١٦١ - أشارت أغلبية مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في ردودها إلى أنها ستسعى إلى تنفيذ برنامج العمل في إطار ترتيباتها المؤسسية الموجودة. ولكن عدة مؤسسات منها قد أنشأت مراكز تنسيق و/أو فرق عمل لتنفيذ برنامج العمل. وفي حالة واحدة من هذه الحالات، اتخذت منظمة الأغذية والزراعة قرارا بإنشاء مكتبين على الصعيد دون الإقليمي لمنطقتي البحر الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ، وذلك لتحقيق اللامركزية في أنشطة المنظمة ذات الصلة والتي لها علاقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ومن ثم تمكين المنظمة من تحسين استجابتها لاحتياجات هذه الدول في الوقت الذي تقوم بتنفيذ برنامج العمل. وعلى نحو مماثل، ذكرت المنظمة البحرية الدولية أنها تنظر في إنشاء شبكتين بحريتين إقليميتين إحداهما في منطقة شرق افريقيا والجنوب الفريقي والأخرى في جنوب المحيط الهادئ.

## رابعا - أنشطة اللجان الإقليمية

### ألف - الخطط والبرامج

### ١ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١٦٢ - يعتبر التعاون الإقليمي ودون الإقليمي عنصرا مهما من برنامج العمل. وقد اضطلعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالأعمال المحددة التالية لتيسير تنفيذ برنامج العمل.

(أ) الكوارث الطبيعية والبيئية

١٦٣ - تشمل الأنشطة حلقة دراسية متنقلة بشأن منع خسائر الفيضانات وإدارتها بصورة شاملة عقدت في سوفا في الفترة من ١٧ إلى ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ وفي ساموا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤. ومن المقرر أن تجتمع بعثة من المستشارين والخبراء الاستشاريين بشأن التنبؤ

بالكوارث الطبيعية المتصلة بالمياه والاستعداد لها والتدابير العملية الأخرى الرامية إلى تقليلها، وذلك في تونغا في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤. وتشمل الأنشطة التي يضطلع بها مستقبلا البلدان الجزرية الصغيرة المدرجة حاليا في بعض المشاريع المقترحة التي تجري صياغتها من أجل الحصول على تمويل المانحين. وعلاوة على ذلك، فمن اليسير أن تتاح للدول الجزرية الصغيرة النامية عند الطلب خدمات استشارية بشأن تنمية وإدارة الموارد المائية وبشأن تقليل الكوارث الطبيعية المتصلة بالمياه.

(ب) الموارد الساحلية والبحرية

١٦٤ - سيقتضي برنامج العمل فيما يتصل بالدول الجزرية الصغيرة النامية الاضطلاع بأنشطة تعاونية تتعلق بدور علوم الأرض في التنمية المستدامة وما يتصل بها من مسائل تنمية الموارد. وستتعاون الأمانة على نحو وثيق مع لجنة التنسيق لبرامج علوم الأرض الساحلية والبحرية في شرق وجنوب شرق أسيا، ولجنة علوم الأرض التطبيقية لجنوب المحيط الهادئ، والهيئة المعنية بالشؤون البحرية في المحيط الهندي، وستقوم بتشجيع البرامج المشتركة وتقديم خدمات استشارية في إطار مخصصات الميزانية المرصودة في فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. وستُبذل أيضا جهود لكفالة التمويل من خارج الميزانية لمشاريع متصلة بإدارة المناطق الساحلية وإدارة الكوارث الطبيعية والبيئية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن أجل إقامة تنسيق وثيق، ستسعى الأمانة جاهدة إلى حضور الدورات السنوية واجتماعات أفرقة الخبراء التقنية للهيئات المذكورة أعلاه.

١٦٥ - وأشار عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى وجود موارد بحرية جمادية على امتداد المناطق الساحلية بالإضافة إلى معادن موجودة في قاع البحار العميقة، بما في ذلك عقيدات منغنيزية تحتوي على النحاس والكوبالت والنيكلز وقد دأبت أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بنشاط على مساعدة دولها الأعضاء، بما فيها هذه الدول، في تحقيق التمتع بحقوقها وأداء التزاماتها المتعلقة باستغلال الموارد الجمادية، بما في ذلك التعدين في قاع البحار العميقة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وستسعى الأمانة جاهدة إلى صياغة مشاريع تساعد الدول الجزرية الصغيرة النامية في التصديق على الاتفاقية، التي ستدخل حيز النفاذ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وسيجري تنسيق هذه الأنشطة مع إدارة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية في مقر الأمم المتحدة.

(ج) الموارد السياحية

١٦٦ - يجري حاليا بذل جهود خاصة لمساعدة البلدان الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ في تعزيز قدراتها الوطنية على تهيئة مناخ استثمار ملائم في قطاع السياحة. وتشمل هذه الجهود دراسات بشأن التنمية السياحية الستدامة في البلدان الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ وبشأن الاستثمار السياحي (ساموا وفانواتو) بالإضافة إلى دراسة جدوى بشأن مشاريع تنمية السياحة في وادي أرونا (بابوا غينيا الجديدة). ومن المقرر أن تعقد حلقة عمل بشأن التخطيط السياحي المتكامل في البلدان الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ وذلك في بورت فيلا في وقت مبكر من عام ١٩٩٥. ويجري حاليا إعداد مشروع مقترح للتمويل

الثنائي من خارج الميزانية في عام ١٩٩٥ للاضطلاع بدراسة بشأن مسائل نظام حيازة الأراضي المتصلة بالتنمية السياحية في البلدان الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ. وبناء على طلب الحكومة، قامت الأمانة، في حزيران/يونيه ١٩٩٤، بتقديم خدمات استشارية لجزر مالديف بشأن اتفاقات تأجير المنتجعات.

(د) المؤسسات الوطنية وبناء القدرة الإدارية

١٦٧ - تقوم أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ حاليا بإعداد عدة مشاريع في هذا المجال تستفيد منها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك مقترح لإقامة حلقات عمل تدريبية على الصعيد دون الإقليمي بشأن تحقيق استقرار الاقتصاد في منطقة المحيط الهادئ وتحريره وتخليصه من القيود. وسيجري من خلال مشروع ثان، بشأن تعزيز التعاون في التجارة والاستثمار بين البلدان الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ واقتصادات شرق وجنوب شرق آسيا في التسعينات، التصدي لمجالات شتى ذات أولوية، منها الموارد البحرية والأرضية والسياحية وموارد التنوع البيولوجي. وسيركز هذان المشروعان على الإيكولوجيا السريعة التأثر للبلدان الجزرية وعلى أهمية إدراج الاعتبارات البيئية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

(هـ) المؤسسات الإقليمية والتعاون التقني

١٦٨ - تعزيزا للقدرات الإقليمية ودون الإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية، تشمل آليات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تقديم الخدمات الاستشارية، وتنمية الموارد البشرية من خلال التدريب، والأبحاث والدراسات، ونقل التكنولوجيا. ومن الأهداف الرئيسية لأنشطة بناء القدرات مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في إنشاء المؤسسات ووضع التشريعات، ومكافحة التلوث، ووضع استراتيجيات وطنية بشأن مكافحة الأثر السلبي لتغير المناخ العالمي، والإدارة البيئية الساحلية، وإصلاح النظم الإيكولوجية المتدهورة، وتنمية الموارد الطبيعية وإدارتها على نحو مستدام، والصناعات الصغيرة والمتوسطة. والهياكل الأساسية للنقل، والتجارة والاستثمار، والسياحة الساحلية.

(و) النقل والاتصالات

١٦٩ - وتقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ عام ١٩٩١ بتنفيذ مشروع لتحسين أداء الشحن بالسفن فيما بين الجزر. وجرى في إطار المرحلة الأولى من المشروع الاضطلاع بدراسة متعمقة بشأن صناعة الشحن بالسفن في جزر جنوب المحيط الهادئ، وهي الدراسة التي حددت المشاكل الحالية في إدارة اسطول السفن، والبنية الأساسية التي يعتمد عليها، وصلاحيته، والخدمات المتاحة له، وعمره، وحالته. وشملت المرحلة الثانية من المشروع صياغة توصيات بشأن التدابير العلاجية للتغلب على هذه المشاكل. وتركز المرحلة الثالثة من هذا المشروع على كفاءة تطوير وتشغيل خدمات الموانئ والشحن بالسفن فيما بين الجزر في منطقة المحيط الهادئ، وذلك من خلال استخدام الحواسيب والتعاون الإقليمي في توفير خدمات الشحن بالسفن فيما بين الجزر.

١٧٠ - وتقوم أمانة اللجنة أيضا بإعداد مشروع مقترح بشأن الموارد البشرية للشحن بالسفن، بهدف تحديد الاحتياجات من الملاحين المدربين والمتوافر منهم، وتحديد احتياجات التدريب، والمسائل المتصلة بمعايير الاعتماد وشروطه. ويجري حاليا إعداد مشروع مقترح آخر بشأن سياسة الشحن بالسفن، وهو المشروع الذي سيجري من خلاله تحديد ودراسة المسائل المتصلة بسياسات تنمية الشحن الساحلي والدولي بالسفن مثل الملاحة الساحلية، والأساطيل الوطنية، وتمويل شراء السفن. ويجري أيضا تعزيز النموذج الذي وضعته الأمانة لتخطيط السياسات البحرية حتى يمكن استخدامه في الاضطلاع بدراسات بشأن الشحن بالسفن فيما بين الجزر.

(ز) العلم والتكنولوجيا

١٧١ - يضع الطابع الريفي الغالب على معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية الصناعات المتوسطة والصغيرة في موضع مهم وذلك لأنها تلبي احتياجات سكان الريف وتوفر فرص عمل للسكان المحليين. والصناعات المقصودة هنا هي عادة الصناعات القائمة على الزراعة وصناعات تجهيز الأغذية، بما في ذلك صناعات مصائد الأسماك. ومع ذلك، لا توجد في معظم الاقتصادات الجزرية النامية هياكل أساسية مؤسسية لنشر المعرفة التكنولوجية غير الضارة بالبيئة لمساندة إنتاج هذه الصناعات، وإن وجدت فهي ضئيلة. وتلزم معلومات لتمكين مقرري السياسات والأعمال التجارية مما يلي: (أ) تقييم الأثر البيئي لممارسات صيد الأسماك على الكائنات البحرية واستخدام تكنولوجيات صيد الأسماك السليمة بيئيا؛ (ب) تلافي استخدام المهجور وغير الملائم من تكنولوجيات تجهيز الأغذية المستخدمة على الأرض وذلك لتقليل استخدام المواد الكيميائية الاصطناعية إلى أدنى حد، وتقليل إنتاج النفايات وإزالة المواد الملوثة من البيئة الأرضية، وذلك لأن نسبة ٧٠ في المائة من التلوث البحري تأتي من مصادر موجودة على البر: (ج) فهم الفوائد الاقتصادية والاحتياجات التقنية لاستخدام مصادر الطاقة اللامركزية الصغيرة مثل النظم الفولطائية الضوئية الشمسية أو نظم توليد الطاقة من الرياح وذلك لتوفير طاقة "نظيفة" للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الجزرية.

١٧٢ - وستكثف أمانة اللجنة أبحاثها وأنشطتها الخاصة بالسياسات وخدماتها الاستشارية وبرامجها التدريبية وشبكات معلوماتها الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وتغطي أنشطة المشاريع المخطط لها المجالات التالية:

(أ) تحديد الاحتياجات والقدرات الوطنية فيما يتعلق بالحصول على التكنولوجيات السليمة بيئيا واستحداثها (استخدام منهجيات أطالس التكنولوجيا ودليل نقل التكنولوجيا)؛ (ب) إدارة نظم المعلومات لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الانتفاع بالتكنولوجيات السليمة بيئيا؛ (ج) التعاون في البحث والتطوير والبيان العملي في مجال مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة (إدراج الدول الجزرية النامية في مشاريع النظم الفلطائية الضوئية الشمسية)، وفي مجال التكنولوجيا الاحيائية والهندسة الوراثية لتحسين الانتاجية الزراعية على أساس مستدام.

١٧٣ - وفي إطار برنامج العمل المتعلق بنقل التكنولوجيا لأغراض الاستثمار، سيجرى القيام بمبادرات لتعزيز البنية الأساسية للعلم والتكنولوجيا والقدرات الوطنية في هذا المجال، بالإضافة إلى ما لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية من قدرات في مجال نقل التكنولوجيا. وسيجرى أيضا بذل جهود لتعزيز التعاون فيما بين الوكالات في الاضطلاع بالأنشطة المقترحة من خلال تبادل المعلومات عن التكنولوجيات السليمة بيئيا وبرامج التدريب.

(ح) تنمية الموارد البشرية

١٧٤ - أعدت أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والمحيط الهادئ مشروعين مقترحين للتمويل الثنائي من خارج الميزانية في عام ١٩٩٥: أحدهما بشأن تعزيز القدرات الوطنية على تصدير المنتجات الغذائية المجهزة في مجموعة مختارة من البلدان الجزرية وأقل البلدان نموا في منطقة اللجنة، والآخر بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي في مجال النظم التجارية والبيئية المتعاضدة. ويسعى المشروع الأول إلى تعزيز قدرات البلدان الجزرية النامية على تحقيق موارد من تصدير المنتجات الغذائية ذات القيمة المضافة تحقيقا للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة. وسيجري التركيز بصورة خاصة على المنتجات البحرية، لأن البلدان الجزرية النامية قادرة على المنافسة دوليا في هذه المنتجات. وسيساعد المشروع في رفع مستوى جودة المنتجات الغذائية حتى تفي بالمعايير الدولية وسيوفر معلومات شاملة عن معايير الإنتاج، بما في ذلك المعايير المتصلة بالبيئة. وسيحدد المشروع أيضا فرصا تجارية جديدة للبلدان المشاركة، وخاصة ما يأتي كنتيجة لمفاوضات جولة أوروغواي المختتمة حديثا بشأن التجارة المتعددة الأطراف، واتجاهات حركة المستهلكين، مثل "حركة المستهلكين الخضراء". وسيكون مباشرو الأعمال الزراعية والصناعية الحرة، بالإضافة إلى مقرري السياسات في هذه البلدان، هم المنتفعين المستهدفين من المشروع. ومن المتوقع أن يعزز المشروع أيضا الروابط التجارية والاستثمارية مع الشركاء الأكثر نشاطا في المنطقة، وسيؤدي كذلك إلى زيادة فرص الأعمال التجارية للبلدان المشاركة.

١٧٥ - وتتمثل أهداف المشروع الثاني في تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي عن طريق تعزيز القدرات البحثية في مجال صياغة السياسة التجارية من أجل التنمية المستدامة. وقد أعد المشروع المقترح لتلبية الحادة إلى تحسين فهم وتقييم العلاقات المتشابكة بين سياسات التنمية والتجارة في هذه المنطقة، حيث ان ذلك ضروري لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعاضد سياسات تحرير التجارة وسياسات حماية البيئة وسينطوي العمل البحث على إعداد دراسة بشأن نظم سياسات التجارة والبيئة وما بينها من علاقات متشابكة في البلدان الجزرية.

١٧٦ - وتقوم أمانة اللجنة حاليا بتنفيذ مشروع بشأن السكان وتغير البيئة والفقر ونوعية الحياة في بابوا غينيا الجديدة. والهدف الرئيسي من المشروع هو دراسة أثر نمو وتوزيع السكان على البيئة والتنمية المستدامة وفحص العلاقات بين الاتجاهات الديمغرافية والموارد والبيئة بغية توسيع نطاق فهم الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية لما بين شتى عناصر النظام الإيكولوجي من علاقات متبادلة بالمتغيرات الديمغرافية.

١٧٧ - وستقوم أمانة اللجنة أيضا بإجراء دورة تدريبية ديمغرافية أساسية للبلدان الجزرية الصغيرة النامية بهدف تحسين قدرة هذه البلدان على تحليل بيانات تعدادات السكان والدراسات الاستقصائية الخاصة بهم. وسيؤدي ذلك إلى تحسين قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية المشاركة على صياغة وتنفيذ وتوسيع البرامج السكانية بهدف تعزيز إدراج العوامل السكانية فيما تقوم به من عمليات تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٧٨ - ويجري أيضا تنمية القدرات على الصعيدين دون الإقليمي والوطني من خلال التدريب ووضع مبادئ توجيهية لتقييم حالة البيئة. وسيشمل ذلك رصد الاتجاهات البيئية وتحليل الأسباب الرئيسية للتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، من المقرر بذل جهود لتشجيع استخدام أدوات اقتصادية، كالتدابير المالية والضريبية والتعريفات التفضيلية، من خلال الخدمات الاستشارية وبرامج التدريب ووضع المبادئ التوجيهية.

١٧٩ - وستجرى مناقشة تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي في المؤتمر الذي سيعقد على مستوى الوزراء بشأن البيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وسيتم في هذا المؤتمر وفي اجتماعاته التحضيرية، وخاصة الاجتماع دون الإقليمي في جنوب المحيط الهادئ، استعراض تنفيذ برنامج العمل وتوفير التوجيه للعمل المستقبلي في هذا الصدد.

## ٢ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٨٠ - يقوم المقر دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الخاص بمنطقة البحر الكاريبي بعملية استعراض برنامج العمل لتحديد السبل التي يمكنه بواسطتها متابعة المقترحات والتوصيات الواردة في هذه الوثيقة. وتتناول الأنشطة المقترحة والجارية التالية لذلك توصيات برنامج العمل.

### (أ) الموارد الساحلية والبحرية

١٨١ - تساهم اللجنة في "علم المحيطات للجزر الصغيرة" وهو منشور للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، وكذلك في ورقة معلومات أساسية بشأن تحليل المنافع والتكاليف لتدابير الحماية البيئية في إطار إدارة المنطقة الساحلية.

### (ب) موارد الطاقة

١٨٢ - اقترح المجلس الكاريبي للعلم والتكنولوجيا عددا من الأنشطة المتعلقة بالطاقة المتجددة بما في ذلك عقد حلقة دراسية إقليمية حول تكنولوجيات الطاقة المتجددة لجمع واضعي السياسات وصانعي القرارات ومقاولي التكنولوجيات المتجددة ومستعمليها معا. وقام المجلس أيضا بتطوير صلاته مع المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في هذا الميدان.

### (ج) موارد السياحة

١٨٣ - وضعت اللجنة ومؤسسات إقليمية عديدة استراتيجية كاريبية بشأن الصحة البيئية والسياحة المستدامة. وقبلت رابطة فنادق منطقة البحر الكاريبي اقتراحا للجنة بشأن مدونة لقواعد السلوك ومخططا لتحديد الدرجات البيئية لفنادق منطقة البحر الكاريبي ويجري تنفيذه حاليا. وتتولى اللجنة أيضا إعداد كتاب مدرسي عن السياحة المستدامة في البلدان الجزرية الصغيرة.

(د) موارد التنوع البيولوجي

١٨٤ - ستتولى اللجنة، بالتعاون المشترك مع الأمانة المؤقتة لاتفاقية التنوع البيولوجي واتحاد جامعات منطقة البحر الكاريبي لإدارة الموارد الطبيعية، عقد اجتماع بشأن فوائد الاتفاقية والآثار المترتبة عليها.

(هـ) المؤسسات الوطنية والقدرة الإدارية

١٨٥ - يتمثل هدف العنصر البرنامجي للبيئة والتنمية في برنامج عمل اللجنة لمنطقة البحر الكاريبي في تعزيز قدرات البلدان الأعضاء على إدماج الاعتبارات البيئية في التخطيط الإنمائي. وجرى وضع اقتراح بمشروع بشأن الإعلام البيئي والاقتصادي للتكامل من أجل صانعي القرارات في منطقة البحر الكاريبي وسيجري تقديمه من أجل تمويله.

١٨٦ - ومن المتصور أن تنشئ اللجنة، بالتعاون مع جامعة جزر الهند الغربية ووحدة إدارة الموارد الوطنية التابعة لمنظمة دول شرقي البحر الكاريبي برنامجا إقليميا للبحوث التطبيقية يرمي إلى تعزيز التقييم الاقتصادي للموارد الطبيعية في المنطقة. وسيسعى هذا البرنامج إلى وضع وتطبيق منهجيات لتقييم الموارد الطبيعية والبيئية ذات الأهمية الخاصة لمنطقة البحر الكاريبي، وتوفير التدريب في مجال تقدير آثار وتكاليف التدهور البيئي، بما في ذلك آثار وتكاليف التلوث.

(و) المؤسسات الإقليمية والتعاون التقني

١٨٧ - ستضع الأنشطة المضطلع بها في إطار العنصر البرنامجي المتعلق بالبلدان النامية الجزرية في الاعتبار الأنشطة المقترحة في برنامج العمل. وتتمثل أهدافه الرئيسية في الإبقاء على الظروف والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية الجزرية قيد الاستعراض المستمر، ومساعدة البلدان الأعضاء في لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي في الحصول على دعم المجتمع الدولي فيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة. ومن المقترح تنفيذ هذا عن طريق تنظيم اجتماع لفريق خبراء مخصص معني بالقضايا الإنمائية التي تؤثر على البلدان النامية الجزرية وتقديم الخدمات الفنية له، والمنشورات غير المتكررة التي تحلل القضايا الإنمائية، وتقديم المساعدة إلى البلدان الأعضاء في لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي، بناء على طلبها.

١٨٨ - ومن المقترح تحقيق أهداف عنصر برنامج العمل المتعلق بالدعم التقني لجهود التكامل التي تضطلع بها منظمة دول شرقي البحر الكاريبي عن طريق تقديم الخدمات الاستشارية من خلال أمانة المنظمة إلى

الدول الأعضاء في المجالات ذات الأولوية لعملية التكامل. وستتوقف ممارسة هذا النشاط على توفر الموارد الخارجة عن الميزانية.

١٨٩ - وفي ضوء العدد الكبير من المشاريع والبرامج الإعلامية التي بدأت الأمم المتحدة في تنفيذها، فإن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ينظران في تنظيم اجتماع مشترك بين الوكالات بشأن الإعلام. ويتمثل الهدف في تعزيز التعاون في تنفيذ مشاريع وبرامج الإعلام البيئي.

١٩٠ - وجرى التفاوض بشأن مذكرات التفاهم بين مكتب منطقة البحر الكاريبي التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الكاريبي على التوالي، وأوردت مجموعة كبيرة من البرامج المشتركة. ومن المتصور أن تشترك اللجنة في الاجتماع الاستشاري الفصلي للمنظمات البيئية الذي يتولى تنظيمه مصرف التنمية الكاريبي.

(ز) العلم والتكنولوجيا

١٩١ - يقدم مجلس الكاريبي للعلم والتكنولوجيا المساعدة إلى البلدان الأعضاء في وضع سياستها في مجال العلم والتكنولوجيا، وفي زيادة القدرات الوطنية العلمية والتكنولوجية. واقترح المجلس تطوير قاعدة بيانات إقليمية للخدمات التكنولوجية بغية تنمية الخبرة في مجال تقييم التكنولوجيا.

(ح) تنمية الموارد البشرية

١٩٢ - سيضطلع المقر دون الإقليمي للجنة الخاص بمنطقة البحر الكاريبي بتنفيذ مشروع ممول من صندوق الأمم المتحدة للسكان يتعلق بإدماج السياسات السكانية في التخطيط الإنمائي في منطقة البحر الكاريبي الفرعية. وفي إطار العنصر البرنامجي المتعلق بدور المرأة في التنمية، ستشمل الأنشطة التنفيذية تقديم الدعم التقني إلى مشروع إقليمي بشأن تعليم وتدريب وتوظيف الأمهات المراهقات في منطقة البحر الكاريبي. ويشجع مجلس الكاريبي للعلم والتكنولوجيا تنمية المهارات المهنية لموظفي القطاع العلمي من خلال مجموعة متنوعة من الآليات، بما في ذلك عمليات تبادل العمل. وجرت مناقشات مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بغية تعزيز الجوانب التدريبية للبرامج المتوقعة للجنة، وكذلك بشأن إمكانية إنشاء وجود مشترك للجنة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في مكتب منطقة البحر الكاريبي التابع للجنة. وتشترك اللجنة في خطط ترمي إلى تعزيز التدريب على التنمية البيئية المستدامة في جامعة جزر الهند الغربية، وجامعة جزر الأنتيل، واتحاد جامعات منطقة البحر الكاريبي لإدارة الموارد الطبيعية.

## ٣ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا

١٩٣ - يستجيب عدد من برامج اللجنة الاقتصادية لافريقيا بالفعل لعناصر برنامج العمل. ويرد أدناه موجز لهذه البرامج.

(أ) تخفيف حدة الفقر من خلال التنمية المستدامة

١٩٤ - تشمل الأنشطة ذات الصلة تلك المدرجة تحت البيئة والتنمية في افريقيا وتتعلق بالاستراتيجيات الافريقية لجدول أعمال القرن ٢١. وتركز هذه الأنشطة على بناء القدرات وتعزيز محاسبة الموارد البيئية للمحيطات والسواحل.

(ب) التجارة، والتعاون والتكامل الإقليميان

١٩٥ - تعتبر أنشطة برامج مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسية ذات صلة بهذا البرنامج. واضطلع مركز ياوندي بدراسة عن إدماج جزر سان تومي وبرينسيبي في المنطقة لوسط افريقيا الفرعية. وتشترك اللجنة في عملية استكشافية مع لجنة المحيط الهندي من أجل إعداد خطة رئيسية لتنمية الموارد البحرية، والنقل والاتصالات، والمستوطنات البشرية والتجارة. ومن المتصور القيام بعملية مماثلة في الرأس الأخضر.

(ج) تنمية الموارد البشرية

١٩٦ - تشمل الأنشطة ذات الصلة إدارة وتنظيم التنمية وكذلك تنمية الموارد البشرية والتحول الاجتماعي. وتقدم الخدمات الاستشارية وتدريب الأفرقة لدعم بناء القدرات.

(د) تطوير النظم الإحصائية ونظم المعلومات

١٩٧ - تقدم اللجنة، بالتعاون مع شبكة التنمية المستدامة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن خلال مشروعها لبناء القدرات من أجل الاتصالات الالكترونية في افريقيا، المساعدة إلى الدول النامية الجزرية الصغيرة ببناء شبكة مستدامة للبيانات الالكترونية من أجل صيانة قاعدة بيانات منهجية للتخطيط وصنع القرارات.

(هـ) الموارد الطبيعية وتنمية الطاقة

١٩٨ - يشمل نشاطين من الأنشطة ذات الصلة هما الشؤون البحرية، التي تغطي تنمية موارد البحار غير الحية، وتعزيز اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[٨].

(و) تغيير البنية التحتية والتغيير الهيكلي

١٩٩ - تتعلق أنشطة هذا البرنامج الفرعي بالنقل، والاتصالات، والسياحة، والتنمية الصناعية، والعلم والتكنولوجيا. وهي توفر إطارا لتنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والاتصالات في افريقيا وكذلك العقد الثاني للتنمية الصناعية في افريقيا.

(ز) دور المرأة في التنمية

٢٠٠ - تركز الأنشطة في هذا الميدان على التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال حفز وتدعيم روح المبادرة لدى المرأة الافريقية وإتاحة زيادة الوصول إلى الموارد، في القطاعين الرسمي وغير الرسمي على السواء.

### ٤ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٢٠١ - ستواصل اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بغية تدعيم برنامج العمل، تعزيز التعاون الاقتصادي في البحر الأبيض المتوسط حيث يقع عضوان بها من الدول الجزرية، قبرص ومالطة. وستواصل الهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية لأوروبا تحديد المجالات ذات الصلة بالدول النامية الجزرية الصغيرة، ولا سيما في ميدان النقل والبيئة من أجل التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٢٠٢ - وترمي المبادئ التوجيهية للجنة الاقتصادية لأوروبا المتعلقة بادارة المياه القائمة على أساس النظم الايكولوجية، المعتمدة في عام ١٩٩٣، إلى مساعدة البلدان، بما في ذلك الدول الجزرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، في جهودها الرامية إلى حماية النظم الايكولوجية وتحسينها. وفضلا عن ذلك، يجري في إطار مشروع مشترك بين اللجنة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والذي تتولى اللجنة تنفيذه، وضع مبادئ توجيهية بشأن الإدارة البيئية المتكاملة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك دول البحر الأبيض المتوسط الأعضاء فيهما.

٢٠٣ - وقد ركزت جهود تعاونية أخرى على مشاكل منطقة للمياه في الجزر والمناطق الساحلية مع إيلاء اهتمام خاص بتحلية المياه والمياه الجوفية، وبالتصميم والمعمار الحضريين. ووضعت القائمة الأوروبية الحمراء الشاملة للحيوانات والنباتات المهددة بالخطر في الاعتبار بصفة خاصة الموارد الوراثية والأنواع الحيوانية والنباتية النادرة في الجزر لتعزيز تنفيذ تدابير الحفظ. وتتولى لجنة المستوطنات البشرية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا تنظيم اجتماعات بشأن السياحة من خلال خبرائها المعنيين بمشاكل المستوطنات البشرية في الجنوب الأوروبي. وفي اجتماع للخبراء عقد في قبرص في حزيران/يونيه ١٩٩٤، جرت مناقشة مسألة تنمية السياحة المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وتعتبر النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الاجتماع ذات صلة خاصة بالدول النامية الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

## باء - الترتيبات المؤسسية

### ١ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٢٠٤ - توجد بالفعل في آسيا والمحيط الهادئ آلية بالتشاور وتجميع الموارد المحدودة من خلال التعاون الإقليمي بين هيئات ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، والمانحين بموجب ترتيبات ثنائية والمنظمات الدولية من خلال اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٤، نظرت اللجنة المشتركة بين الوكالات في حصيلة المؤتمر العالمي وقررت أن تعمل على تسهيل تنسيق وتنفيذ برنامج العمل كما هو مطلوب في الفقرة ١٣٢ من برنامج العمل. وفي هذا الصدد، تمت الموافقة على أن يستعرض الفريق العامل التابع للجنة المشتركة بين الوكالات المجالات ذات الأولوية في برنامج العمل وأن يحدد المشاريع المخصصة للتنفيذ المشترك من قبل أعضاء اللجنة.

٢٠٥ - وأنشأت اللجنة أيضا هيئة خاصة معنية بالدول الجزرية في المحيط الهادئ لتسهيل المشاورات الجارية مع تلك الدول. وسيكون تنفيذ حصيلة المؤتمر العالمي أحد بنود جدول الأعمال لمناقشته خلال الدورة التالية.

٢٠٦ - وأنشأت اللجنة مركز عمليات المحيط الهادئ التابع لها في بورت فيلا مع إلحاق عدد صغير من الموظفين الأساسيين به. ويجري إتاحة خبرة اللجنة المهنية للدول النامية الجزرية الصغيرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من خلال هذا المركز. ويتعاون المركز أيضا، وكذلك الشُعب الفنية المختلفة للجنة، مع المنظمات الإقليمية الأخرى في جنوب المحيط الهادئ في إنجاز برامجه، بما في ذلك محفل جنوب المحيط الهادئ، ووكالة مصائد الأسماك التابعة لمحفل جنوب المحيط الهادئ، ولجنة جنوب المحيط الهادئ، ولجنة العلوم الأرضية التطبيقية في جنوب المحيط الهادئ، وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، وجامعة جنوب المحيط الهادئ، وبرنامج تنمية جزر المحيط الهادئ، ومجلس السياحة لمنطقة جنوب المحيط الهادئ. وتبذل الجهود لزيادة تعزيز قدرة مركز عمليات المحيط الهادئ لتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان الأعضاء.

## ٢ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٠٧ - يشترك المقر دون الإقليمي للجنة لمنطقة البحر الكاريبي في ترينيداد وتوباغو، وبرنامج العمل لشعبة الموارد الطبيعية والطاقة في أنشطة اللجنة ذات الصلة بالدول النامية الجزرية الصغيرة.

٢٠٨ - ويعتبر المقر دون الإقليمي للجنة مسؤولا عن توجيه وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان الموجودة في منطقة البحر الكاريبي والأعضاء في لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي، والمكونة الى حد كبير من الدول النامية الجزرية الصغيرة. ويعتبر المكتب أيضا هو أمانة المجلس الكاريبي للعلم والتكنولوجيا. ومنحت القضايا المتعلقة بالبلدان النامية الجزرية أولوية عالية في برنامج العمل لأمانة اللجنة ولجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي، كما انعكس ذلك في إدراج عنصر برنامجي في برنامج العمل للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ يتعلق على وجه التحديد بقضايا البلدان النامية الجزرية.

## ٣ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٢٠٩ - في جهد يرمي الى تنفيذ برنامج العمل بأثر فوري، ستسعى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الى تنفيذ بعض اجراءاتها المقترحة في إطار البرامج الجارية والموارد القائمة. بيد أنه ستكون هناك حاجة الى موارد إضافية في مجالين، وهما تقديم الخدمات الاستشارية وبعثات جمع البيانات، والحلقات التدريبية وحلقات العمل. وستكون هناك حاجة أيضا الى موارد إضافية من أجل التنسيق، بما في ذلك الحصول على الخبرات الاستشارية والاشتراك في الاجتماعات ذات الصلة التي تنظمها الأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وبين مؤسسات الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

### ٤ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٢١٠ - يمكن للترتيبات المؤسسية القائمة للجنة الاقتصادية لأوروبا أن تدعم وتكيف الأنشطة لتنفيذ برنامج العمل.

## جيم - الاستنتاجات

٢١١ - أبلغت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا عن أنها قد اتخذت جميعا عددا من الإجراءات المحددة لتسهيل تنفيذ برنامج العمل. ولم تكن الاستجابة شاملة في أي حالة من الحالات. وذكرت اللجان الإقليمية الأربع في مجملها أنها لا تزال في إطار عملية استعراض توصياتها ذات الصلة. ولذلك، ينبغي النظر الى المعلومات الواردة في هذا الفرع من التقرير باعتبارها عينة ممثلة فقط للاستجابة المبدئية لتلك الهيئات في جهودها لتنفيذ برنامج العمل. وفيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية، ذكرت اللجان الإقليمية الأربع في مجملها أن الترتيبات المؤسسية القائمة تستخدم لدعم وتكييف أنشطتها المهيأة لتنفيذ برنامج العمل. والاختلاف الوحيد عن هذا هو حالة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التي، فضلا عن لجنتها القائمة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالبيئة والتنمية المستدامة، أنشأت هيئة خاصة معنية بالدول الجزرية في المحيط الهادئ لتسهيل المشاورات الجارية مع تلك الدول.

## الحواشي

(١) A/CONF.167/9، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) A/CONF.167/4.

(٣) A/CONF.151/26/Rev.1، المجلد الأول و Corr.1، القرار ١، المرفق الثاني

(٤) انظر E/CN.17/1994/12، المرفق.

(٥) انظر A/CONF.151/16.

(٦) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥، رقم ١٠٢.

(٧) A/AC.237/18 (Part.II)/Add.1 و Corr.1.

(٨) الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار، المجلد السابع عشر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.84.V.3)، الوثيقة A/CONF.62/122.

## المرفق

## قائمة المنظمات التي استجابت لطلب تقديم مدخلات لهذا التقرير

١ - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
٢ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
٣ - منظمة الصحة العالمية
٤ - البنك الدولي
٥ - صندوق النقد الدولي
٦ - منظمة الطيران المدني الدولي
٧ - الاتحاد البريدي العالمي
٨ - المنظمة العالمية للأرصدة الجوية
٩ - الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية
١٠- المنظمة البحرية الدولية
١١ - المنظمة العالمية للملكية الفكرية
١٢ - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
١٣ - الوكالة الدولية للطاقة الذرية
١٤ - مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة
١٥ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
١٦ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة
١٧ - منظمة الأمم المتحدة للطفولة
١٨ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٩ - برنامج الأغذية العالمي
٢٠ - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
٢١ - وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
٢٢ - صندوق الأمم المتحدة للسكان
٢٣ - برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات
٢٤ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا
٢٥ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
٢٦ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
٢٧ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- - - - -